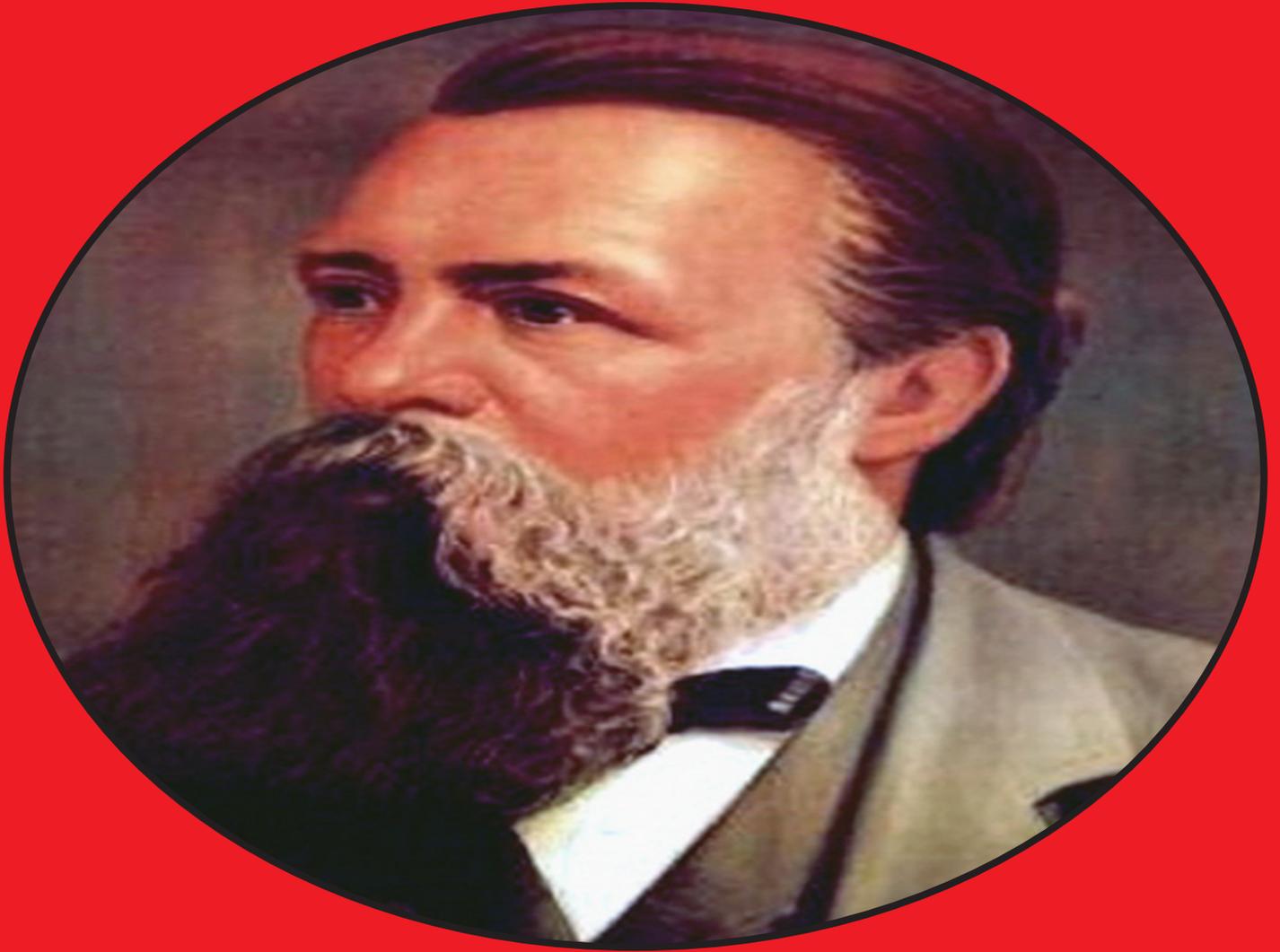


نظام العمل المأجور



فريدريك إنجلز

انجلس

نظام العمل المأجور

مقالات من جريدة

«The Labour Standard»

(1881)

دار التقدم

موسكو

ترجمة إياس شاهين

الاعداد الالكترونية جريدة المناضل-ة



أجرة عادلة لقاء يوم عمل عادل (1)

هذا هو الشعار الذي رفعتة الحركة العمالية الانجليزية خلال الخمسين سنة الأخيرة. وقد أدى خدمة طيبة في زمن نهوض التريديونيونات (النقابات العمالية) بعد إلغاء القوانين الخسيصة بشأن الجمعيات عام 1824 (2) وخدم بصورة افضل في زمن حركة الشارتيين (3) المجيدة، عندما سار العمال الانجليز على رأس الطبقة العاملة الأوروبية. ولكن الزمن يتغير. وهناك الكثير من الأشياء التي كانت مرغوبة وضرورية قبل خمسين أو حتى ثلاثين عاما. قد شاخ الآن وأصبح في غير محله أبدا. فهل هذا الشعار القديم الذي كرم زمنا طويلا هو أيضا من هذه الأشياء؟

أجرة عادلة لقاء يوم عمل عادل؟ ولكن ما هي الأجرة العادلة، وما هو يوم اليوم العادل؟ وكيف تحددهما القوانين التي يقوم ويتطور على أساسها المجتمع الحديث؟ للإجابة عن ذلك، علينا أن لا نعود إلى علم الأخلاق أو علم الحقوق، ولا إلى أي شعور بالإنسانية أو العدالة أو حتى بالرحمة. إن ما هو عدل أخلاقيا، وما هو عدل حتى حقوقيا، قد يكون بعيدا عن أن يكون عادلا اجتماعيا. إن العدالة الاجتماعية أو الظلم الاجتماعي يحددهما علم واحد وحسب، العلم الذي يعالج الحقائق المادية في الانتاج والتبادل، علم الاقتصاد السياسي.

والآن، ما الذي يعتبره الاقتصاد السياسي أجرة عادلة ويوم عادل؟ إنه مجرد معدل الأجور، ومدة وشدة يوم العمل اللذان تحددهما المنافسة بين رب العمل والعمال في السوق الحرة. فما عساهما أن يكونا انطلاقا من هذا التعريف؟

إن الأجرة العادلة، في الظروف العادية، هي المبلغ المطلوب لكي يحصل به العمال على وسائل البقاء التي هي ضرورية، وفقا لمستوى الحياة في وضعه وفي بلاده، لكي يبقى قادرا على العمل وعلى مواصلة جنسه. ومقادير الأجر الفعلية، في ظل تقلبات الانتاج، يمكن أن تكون أحيانا أعلى أحيانا وأدنى من ذلك المبلغ ولكنه ينبغي، في الظروف العادية، أن يكون هذا المبلغ، متوسط جميع التذبذبات.

أما يوم العمل العادل فهو مدة يوم العمل وشدة العمل المبذول اللتان تستهلكان قوة عمل الشغيل في يوم واحد استهلاكا تاما ولكن دون الحاق ضرر بقدرته على القيام بنفس كمية العمل في اليوم التالي والأيام التي تليه.

وعلى ذلك يمكن وصف هذه الصفة على النحو التالي: العامل يقدم للرأسمالي كامل قوة عمله اليومية، أي أكثر ما يمكن من هذه القوة بحيث لا يغدو تكرر هذه الصفة باستمرار مستحيلا. ومقابل ذلك يتلقى العامل من ضروريات الحياة، بقدر ما يمكنه، وليس أكثر، من مواصلة تكرر نفس الصفة كل يوم. العامل يقدم أقصى ما يستطيع والرأسمالي يقدم أقل ما يمكن بقدر ما تتيح طبيعة الصفة. إن هذا نوع فريد جدا من أنواع العدالة.

ولكن دعونا ننظر نظرة أعمق قليلا في المسألة. فطالما تحدد الأجور ومدة العمل بالمنافسة، وفقا للاقتصاد السياسي، فإن العدالة تبدو وكأن كلا الطرفين يجب أن تتوفر له شروط متكافئة منذ البداية بالذات. ولكن الحال ليس هكذا. فالرأسمالي، إذا لم يستطع الاتفاق مع العامل، يمكنه أن ينتظر وأن يعيش على رأسماله. أما العامل فلا يستطيع هذا. فليس لديه ما يعيش عليه سوى أجره، وعلى ذلك، فهم مضطر إلى قبول العمل عندما وحيثما وبأية شروط يستطيع قبوله. إن العامل لا تتوفر له منذ البداية شروط ملائمة للنضال، فالجوع يضعه في حالة غير مؤاتية إلى أبعد حد. ومع ذلك، ووفقا للاقتصاد السياسي للطبقة الرأسمالية، يدعى هذا ذروة العدالة.

ولكن هذا مجرد شيء تافه. فاستخدام القوة الميكانيكية والآلات في الفروع الصناعية الجديدة وتحسين الآلات وتوسيع استخدامها في الفروع التي دخلتها من قبل، تحرم المزيد والمزيد من «الأيدي»* من العمل وتفعل ذلك بسرعة تفوق

كثيرا امكانية امتصاص هذه «الأيدي» العاطلة وايجاد العمل لها في مصانع البلاد. إن هذه «الأيدي» التي تعطلت تشكل جيشا صناعيا احتياطيا حقيقيا لفائدة الرأسمال. فإذا كانت الصناعة راكدة، تعرض هؤلاء للمجاعة وأصبحوا شحاذين أو لصوصا، أو ذهبوا إلى دور تشغيل الفقراء. أما إذا كانت الصناعة ناجحة فإنهم يكونون تحت الطلب لتوسيع الانتاج. وحتى يجد آخر رجل أو امرأة أو طفل من هذا الجيش الاحتياطي عملا -الأمر الذي لا يحدث إلا في أيام تضخم الانتاج بصورة محمومة- حتى هذا الوقت، فإن المنافسة التي يخلقها وجود هذا الجيش تبقى الأجور في هبوط كما يعزز هذا الجيش، بمجرد وجوده، قوة الرأسمال في صراعه ضد العمل، وفي صراعه مع الرأسمال، لا يجد العمل نفسه في وضع غير ملائم وحسب، بل عليه كذلك أن يجر الكلة الحديدية المربوطة بقدمه. ومع ذلك، يدعى هذه عدلا في الاقتصاد السياسي الرأسمالي.

ولكن دعونا نستقصي الصندوق الذي يدفع الرأسمالي منه هذه الأجور العادلة جدا. إنه يدفعها من الرأسمال بالطبع. ولكن الرأسمال لا ينتج أية قيمة. إن العمل، إلى جانب الأرض، هو المصدر الوحيد للثروة، والرأسمال نفسه ليس إلا المنتج المتراكم للعمل. وهكذا، إن أجور العمل يدفعها العمل، ويدفع للعامل من منتوجه هو نفسه. ووفقا لما يمكن أن ندعوه عدالة عادية يجب أن تناسب أجرة العامل منتوج عمله. ولكن هذا ليس عدلا طبقا للاقتصاد السياسي، بل على العكس، فإن عمل العامل يذهب للرأسمالي، ولا يحصل العامل منه على أكثر من مجرد ضروريات الحياة. وهكذا، إن نتيجة هذا السباق «العادل» للغاية في المنافسة هي أن منتوج عمل أولئك الذين يعملون، يتجمع بصورة لا يمكن تجنبها في أيدي أولئك الذين لا يعملون، ويصبح في أيديهم أكثر الوسائل جبروتا لاستبعاد الناس الذين أنتجوه بالذات.

أجرة عادلة لقاء يوم عمل عادل! ويمكن أن يقال الكثير عن يوم العمل العادل أيضا الذي تعتبر عدالته على موازاة تامة مع عدالة الأجور. ولكننا سنترك ذلك لمناسبة أخرى، ويتضح تماما، مما قلناه آنفا، أن الشعار القديم قد مضى زمنه ومن المشكوك فيه أن يصلح في هذه الأيام. إن عدالة الاقتصاد السياسي، طالما يصوغ بصدق القوانين التي تسير المجتمع الراهن، هذه العدالة هي كلها إلى جانب واحد -إلى جانب الرأسمال. فلندفن إذن الشعار القديم إلى الأبد ولنستعص عنه بشعار آخر هو:

لتكن وسائل العمل -المواد الخام والمصانع والمكانات- ملك العمال أنفسهم!

«ذي ليبور ستاندارد» 8 أيار/مايو 1881.

* في الاصل «hands» (والمقصود هنا «الأيدي العاملة»، «العمال»). الناشر.

نظام العمل المأجور

في المقال السابق بحثنا الشعار الذي كرم طويلا -«أجرة عادلة لقاء يوم عمل عادل»، وانتهينا إلى استنتاج مفاده أن أعدل أجر في ظل الظروف الاجتماعية الراهنة يعادل، بالضرورة، توزيع منتج العامل بشكل أبعد ما يمكن عن العدل بحيث يذهب الجزء الأكبر من ذلك المنتج إلى جيب الرأسمالي ولا يبقى للعامل إلا ما يمكنه من مواصلة العمل ومن مواصلة جنسه.

إن هذا قانون من قوانين الاقتصاد السياسي، أو بكلمة أخرى. قانون من قوانين التنظيم الاقتصادي الحالي للمجتمع وهوة أقوى من جميع القوانين الانجليزية المكتوبة وغير المكتوبة بما في ذلك محكمة العدل (4). وما دام المجتمع ينقسم إلى طبقتين متضادتين، طبقة الرأسماليين محتكري جميع وسائل الانتاج: الأرض والمواد الخام والآلات، من جهة، وطبقة العمال والشغيلة المحرومين من أية ملكية لوسائل الانتاج والذين لا يملكون سوى قوة عملهم، من جهة أخرى، وما دام هذا التنظيم الاجتماعي موجودا، فسيبقى قانون الأجور بكامل جبروته وسيجلب كل يوم من جديد القيود التي تجعل العامل عبدا لمنتوجه هو نفسه، الذي احتكره الرأسمالي.

لقد كانت التريديونيونات الانجليزية حتى الآن تناضل منذ حوالي ستين سنة تقريبا ضد هذا القانون -ولكن ماذا كانت النتيجة؟ هل نجحت في تحرير الطبقة العاملة من القيد الذي يقيد بها به الرأسمال الذي هو إنتاج يديها ذاتها؟ وهل مكنت قطاعا واحدا من الطبقة العاملة من النهوض إلى ما فوق وضع العبيد الأجراء ليصبحوا مالكي وسائل إنتاجهم: المواد الخام والأدوات والآلات التي تتطلبها صناعتهم وليصبحوا، بذلك، مالكي منتج عملهم أنفسهم؟ إن من المعروف جيدا أن هذه النقابات لم تفعل ذلك، وليس هذا وحسب، بل ولم تحاول ذلك أبدا.

إننا بعيدون عن القول أن النقابات العمالية ليست ذات فائدة لأنها لم تفعل ذلك، بل على العكس، فإن النقابات العمالية في إنجلترا، كما هو الحال في كل بلد صناعي آخر، وهي ضرورية للطبقة العاملة في نضالها ضد الرأسمال. إن متوسط الأجور يعادل مبلغ الضروريات الكافية للإبقاء على جنس العمال في بلد معين وفقا لمستوى الحياة المألوف في ذلك البلد. وقد يختلف مستوى الحياة هذا كثيرا بالنسبة لمختلف الفئات العمالية. والميزة الكبرى للنقابات العمالية، في نضالها للمحافظة على الأجور في مستوى معين ولتقصير يوم العمل، هي أنها تتجه نحو المحافظة على مستوى الحياة ورفعها. وهناك الكثير من الصناعات في «ايسند» في لندن يعتبر عمل عمالها بنفس مهارة وصعوبة عمل الحجارين ومعاونيهم، ومع أنهم يكادون لا يتقاضون نصف أجور هؤلاء. فلماذا؟ ذلك لمجرد أن منظمة جبارة تمكّن أعضائها من المحافظة على مستوى عال نسبيا للحياة باعتباره المعدل الذي تقدّر به أجورهم، بينما على الآخرين غير المنظمين والذين لا حول لهم ولا طول، أن يخضعوا ليس فقط للتطاولات التي لا يمكن تجنبها بل وللتطاولات التعسفية من قبل مستخدميهم. كما أن مستوى حياتهم ينخفض تدريجيا ويتعلمون العيش بأجور أقل فأقل، وتهبط أجورهم طبعا للمستوى الذي تعلموا هم أنفسهم قبوله.

وهكذا، إن قانون الاجور ليس قانونا يرسم خطأ فاصلا ثابتا. وهو، في حدود معينة، ليس البتة قانونا لا يلين. ففي كل وقت (باستثناء فترات الركود الكبير) ولكل صناعة، مجال معين يمكن، ضمنه، تعديل متوسط الأجور نتيجة النضال بين الفريقين

المتنازعين. إن الأجور في كل حالة تحدد عن طريق مساومة، وفي المساومة يحصل الذي يقاوم لمدة أطول وبصورة أفضل على أكبر الفرص ليكسب أكثر مما يستحق. وإذا حاول العامل المعزول إجراء مساومته مع الرأسمالي سهلت هزيمته وواجه الاستسلام بدون قيد أو شرط؛ ولكن إذا شكل جميع عمال إحدى الصناعات منظمة قوية وأنشأوا من بينهم صندوقا ماليا يمكنهم من مقاومة مستخدميهم عند الضرورة وأصبحوا قادرين على التعامل مع هؤلاء المستخدمين كقوة، فستتوفر لهم عند ذلك، وعند ذلك فقط، الفرصة للحصول ولو على ذلك الكفاف الذي يمكن أن يسمى، طبقا للنظام الاقتصادي في المجتمع الرهان، أجرة عادلة لقاء يوم عمل عادل.

إن قانون الأجور لا يفسده نضال النقابات العمالية، بل على العكس؛ فإن النقابات هي التي تفرض تطبيقه. وبدون وسائل المقاومة في يد النقابات العمالية لا يحصل العامل حتى على ما يستحقه بموجب قوانين نظام العمل المأجور. إن خطر النقابات العمالية الذي يمثل أمام عيني الرأسمالي هو وحده الذي يمكنه أن يفرض على الرأسمالي دفع كامل سعر السوق لقوة عمل العامل الذي يعمل عنده. وهل تريدون برهانا على ذلك؟ أنظروا إلى الأجور التي تدفع لأعضاء النقابات العمالية الكبيرة وإلى الأجور التي تدفع لعمال الصناعات الصغيرة التي لا تحصى في ذلك المستنقع من البؤس المطبق -«ايست أند» في لندن.

وهكذا، إن النقابات العمالية لا تهاجم العمل المأجور. ولكن ارتفاع أو انخفاض الأجور ليس هو الذي يسبب الانحطاط الاقتصادي للطبقة العاملة. إن هذا الانحطاط يتجسد في الواقع التالي: بدلا من أن تحصل الطبقة العاملة، مقابل عملها، على المنتج الكامل لهذا العمل، يترتب عليها أن تكتفي بجزء من منتوجها يدعى الأجر. ويستأثر الرأسمالي بالمنتوج كله (ويدفع للعامل منه) لأنه يملك وسائل العمل. ولهذا، لن يوجد أي خلاص حقيقي للطبقة العاملة طالما لم تصبح مالكة لجميع وسائل العمل: الأرض والمواد الخام والآلات، الخ.. -وتصبح بالتالي مالكة أيضا لكل منتوج عملها نفسها.

«ذي ليبور ستاندارد» 21 أيار/مايو 1881.

النقابات العمالية

1

لقد بحثنا في عددنا السابق نشاط النقابات العمالية بقدر ما تفرض على أرباب العمل تطبيق قانون الأجور الاقتصادي. ونعود إلى هذا الموضوع لأنه على أعظم جانب من الأهمية بحيث يتوجب على الطبقة العاملة عموماً أن تفهمه بصورة تامة.

إننا نفترض بأنه لا يوجد عامل انجليزي واحد في الظرف الراهن بحاجة إلى أن يفسر له أن للرأسمالي كفرد وللطبقة الرأسمالية عموماً مصلحة في تخفيض الأجور بأكثر قدر ممكن. إن منتوج العمل يقتسم، بعد خصم جميع النفقات، كما أثبت ذلك دافيد ريكاردو بصورة قاطعة، إلى حصتين، الأولى تشكل أجرة العامل والأخرى ربح الرأسمالي. وبما أن هذا المنتوج الصافي للعمل هو كمية معينة في كل على انفراد، فمن الواضح أن الحصة التي تدعى بالربح لا يمكن أن تزداد بدون تخفيض الحصة التي تدعى بالأجرة. وإذا أنكرنا أن للرأسمالي مصلحة في تخفيض الأجور فكأننا نقول أن لا مصلحة له في زيادة أرباحه.

ونحن نعلم جيداً جداً أن هناك وسائل أخرى لزيادة الأرباح مؤقتاً ولكنها لا تغير القانون العام، ولهذا لا تهمنا هنا.

والآن، كيف يستطيع الرأسماليون تخفيض الأجور عندما يكون معدل الأجور خاضعاً لقانون خاص محدد تماماً من القوانين الاقتصادية الاجتماعية؟ إن القانون الاقتصادي للأجور موجود ولا يمكن دحضه. ولكنه، كما رأينا، مرناً وتجاوياً مرونته بشكليين. فمعدل الأجور يمكن تخفيضه، في صناعة معينة، إما مباشرة، يجعل عمال تلك الصناعة يعتادون تدريجياً مستوى حياة منخفض، أو بصورة غير مباشرة، بزيادة ساعات يوم العمل (أو شدة العمل خلال نفس ساعات العمل) بدون زيادة الأجر.

إن مصلحة كل رأسمالي في زيادة أرباحه عن طريق تخفيض أجور عماله، تلقى حافزاً جديداً من تنافس الرأسماليين في نفس الصناعة. فكل واحد منهم يحاول ترخيص بضاعته أكثر من منافسه. وعليه أن يلجأ إلى تخفيض الأجور كيلا يضحى بأرباحه. وهكذا، أن الضغط على معدل الأجور الذي تسببه مصلحة كل رأسمالي يتضاعف عشرات المرات نتيجة المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم. وما كان قبلاً مسألة ربح أقل أو أكثر أصبح الآن مسألة ضرورة.

إن العمال غير المنظمين ليس لديهم أي وسيلة فعالة للمقاومة ضد هذا الضغط الثابت الذي لا يتوقف. ولهذا، في الصناعات التي لا يوجد فيها تنظيم للعمال تتجه الأجور بثبات نحو الانخفاض وتتجه ساعات العمل بثبات نحو الزيادة. وتسير هذه العملية ببطء، ولكن بشكل أكيد. وربما أوقفتها، أحياناً، فترات الازدهار، ولكن مراحل الركود الصناعي تسرعها أكثر فأكثر. وبينما يقترب طول يوم العمل أكثر فأكثر من الحد الأقصى الممكن، تقترب الأجور أكثر فأكثر من الحد الأدنى المطلق - من المبلغ الذي يصبح من المستحيل على العامل أن يعيش وأنت يواصل جنسه بأقل منه.

ولقد كان هناك استثناء مؤقت لهذا عند مطلع هذا القرن. فقد كان التوسع السريع في استخدام البخار والآلات لا يلحق بتزايد الطلب بشكل أسرع على المنتوج المعد بواسطتها. وكانت الأجور في هذه الصناعات، ما عدا أجور الأطفال الذين باعهم دور تشغيل الفقراء من اصحاب المصانع، مرتفعة كقاعدة، وكانت الأجور لقاء أنواع العمل اليدوي الموصوف التي لا يمكن الاستغناء عنها مرتفعة كثيراً. ويبدو الآن ما كان يتقاضاه عادة عامل الصباغة أو الميكانيكي أو عامل قص القטיפه أو الغزال الذي يعمل بألة الغزل اليدوية مبلغاً خيالياً. وفي نفس الوقت تعرض عمال الصناعات الذين أزاقتهم الآلات للموت البطيء جوعاً. ولكن الآلات التي اخترعت حديثاً حلت تدريجياً محل هؤلاء العمال الذين ينالون أجراً عالياً. واخترعت الآلات التي تصنع الآلات، وكان ذلك يتم بسرعة بحيث أصبح عرض البضائع التي تصنعها الآلات لا يلبي الطلب فحسب بل ويتجاوزه. وعندما أعاد السلم العام سنة 1815 انتظام التجارة، بدأت التقلبات العشرية (تحدث كل

عشر سنوات- المترجم) بين الازدهار وفيض الانتاج والفرع التجاري. وجميع المزايا التي كسبها العمال أيام الازدهار والتي ربحها حتى ازدادت جزئيا خلال فترة فيض الانتاج بصورة مسعورة، انتزعوها الآن منهم في فترة ركود الصناعة والفرع؛ وسرعان ما خضع سكان انجلترا الصناعيين للقانون العام -القانون الذي يقضي بأن تتجه أجور العمال غير المنظمين، باطراد، نحو الحد الأدنى المطلق.

إلا أن النقابات العمالية التي أصبحت شرعية عام 1824 دخلت حلبة النضال، وكان الوقت جد مناسب. إن الرأسماليين منظمون دوما. وهم لا يحتاجون، في معظم الأحيان، إلى اتحادات رسمية أو إلى أنظمة داخلية أو إلى مسؤولين، الخ.. فعددهم الصغير بالقياس إلى عدد العمال وواقع تشكيلهم طائفة مغلقة مميزة واختلاطهم الاجتماعي والتجاري المتواصل يعوضهم عن كل ذلك. وفقط، وفيما بعد، عندما يصبح صناعيو فرع من فروع الصناعة يمتلكون منطقة معينة كما حدث في صناعة القطن في لانكشير، فقط في هذا الحال تظهر الحاجة إلى نقابة رسمية للرأسماليين. أما من جانب آخر، فإن العمال لا يستطيعون، منذ البداية بالذات، العمل بدون منظمة قوية ذات نظام داخلي ثابت وتخول سلطاتها لمسؤولين ولجان. وقد جعل قانون عام 1824 هذه المنظمات شرعية. ومذ ذاك أصبح العمال قوة في انجلترا. فلم يبقوا جماهير يائسة ومنقسمة على نفسها كما من قبل. وسرعان ما أضيفت إلى القوة التي جلبتها الوحدة والعمل المشترك قوة صندوق مالي مملوء كثيرا، «صندوق المقاومة» كما يدعوه إخواننا الفرنسيون بصورة معبرة. وتغير وضع الأشياء كله الآن. وأصبح لجوء الرأسمالي إلى تخفيض الأجور أو زيادة ساعات العمل يعتبر مخاطرة.

ومن هنا بدأ ثوران الطبقة الرأسمالية العنيف في تلك الأوقات ضد النقابات العمالية. فقد اعتبر الرأسماليون دائما ممارستهم الطويلة الأمد لسحق الطبقة العاملة حقا مكتسبا وميزة قانونية. لقد وضع الآن حد لذلك. ولاعجب في أنهم أخذوا يصرخون بقوة، ويعتقدون وكأن خسارة فادحة لحقت بحقوقهم وممتلكاتهم، على الأقل كما يعتقد الاقطاعيون الايرلنديون هذه الأيام (5).

إن خبرة ستين عاما من النضال قد عقلت الرأسماليين إلى حد ما. وأصبحت النقابات العمالية الآن مؤسسات معترفا بها، وأصبح عملها الضوابط للأجور معترفا به بقدر الاعتراف بقوانين المصانع والمعامل كضابطة لساعات العمل. وليس ذلك كل ما في الأمر، بل أن أسياد القطن في لانكشير قد تعلموا مؤخرا حتى من العمال وأصبحوا يعرفون الآن كيف ينظمون إضرابا، عندما يلائهم ذلك، مثل أو حتى أفضل من أية نقابة عمالية.

وهكذا، نتيجة لعمل النقابات، يفرض تطبيق قانون الأجور على أرباب العمل، ويستطيع العمال في أية صناعة حسنة التنظيم الحصول، ولو تقريبا، على القيمة الكاملة لقوة العمل التي يؤجرونها لمستخدمهم، وتصبح ساعات العمل، بمساعدة قوانين الدولة، لا تتجاوز كثيرا جدا، على الأقل، الحد الأقصى الذي تستنفذ بعده قوة العمل قبل الأوان. ولكن هذا، على كل حال، هو أقصى ما تستطيع النقابات، كما هي منظمة حاليا، أن تأمل في الحصول عليه، وفقط بالنضال المتواصل وبإنفاق كمية هائلة من الجهد والمال. فضلا عن ذلك تأتي تقلبات الانتاج، التي تحدث مرة على الأقل كل عشرات سنوات، فتهدم دفعة واحدة ما تم تحقيقه، وعندما يجب مرة أخرى بدء النضال من جديد. أنها حلقة مفرغة لا مخرج منها. وتبقى الطبقة العاملة كما كانت، -كما كان أجدادنا الشارتيون لا يخشون تسميتها، - طبقة من العبيد الأجراء. وهل تكون هذه هي النتيجة النهائية لكل هذه الجهود والتضحية بالنفس والمقاساة؟ وهل يبقى هذا إلى الأبد أسمى هدف للعمال البريطانيين؟ أو هل على الطبقة العاملة في بريطانيا أن تحاول في النهاية تحطيم هذه الحلقة المفرغة وإيجاد مخرج منها في حركة من أجل إلغاء نظام العمل المأجور بالذات؟

وفي الأسبوع القادم سنبحث الدور الذي تلعبه النقابات العمالية كمنظمة للطبقة العاملة.

لم نبحت حتى الآن وظائف النقابات العمالية إلا بقدر ما تسهم في ضبط معدل الأجور وبقدر ما تضمن بعض وسائل المقاومة، على الأقل، للعامل في نضاله ضد الرأسمال. ولكن هذه الناحية لا تستنفذ موضوعنا.

لقد تحدثنا عن نضال العمال ضد الرأسمال. إن هذا النضال موجود مهما قال المدافعون عن الرأسمال عكس ذلك. وسيبقى هذا النضال موجودا ما دام تخفيض الأجور هو أضمن الوسائل لزيادة الأرباح وأقربها منالا، وليس ذلك وحسب، بل ما دام نظام العمل المأجور نفسه موجودا أيضا. إن وجود النقابات العمالية بحد ذاته هو برهان كاف على هذه الحقيقة؛ فإذا كانت لم تنشأ لكي تكافح ضد تطاولات الرأسمال، فلأي غرض إذن أنشئت؟ ليست هناك فائدة من تلطيف الأمور. ولا توجد كلمة معسولة تستطيع إخفاء هذه الحقيقة البشعة وهي أن المجتمع الراهن مقسم بصورة أساسية إلى طبقتين متناحرتين كبيرتين-طبقة الرأسماليين أصحاب جميع وسائل استخدام العمل، من جهة، وطبقة العمال الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، من جهة أخرى. ويقسم منتج عمل الطبقة الأخيرة بين كلتا الطبقتين، وأن هذا التقسيم هو الذي يدور حوله النضال باستمرار. وتحاول كل طبقة الحصول على أكبر حصة ممكنة. وأعجب ما في هذا النضال أن الطبقة العاملة، بينما لا تكافح إلا للحصول على جزء من إنتاجها، غالبا ما تتهم بأنها تنهب الرأسماليين!

ولكن النضال بين طبقتين كبيرتين في المجتمع يصبح بالضرورة نصالا سياسيا. فهكذا كان الحال في المعركة الطويلة بين البرجوازية أو طبقة الرأسماليين والأرستقراطية العقارية. وهكذا هو الحال أيضا في النضال بين الطبقة العاملة والرأسماليين أنفسهم. وفي كل نضال تخوضه طبقة ضد أخرى يكون الهدف الأقرب الذي يدور النضال من أجله هو السلطة السياسية. فالطبقة الحاكمة تدافع عن سيطرتها السياسية أي عن أغلبيتها المضمونة في الهيئة التشريعية، وتناضل الطبقة المظلومة أولا من أجل المشاركة في السلطة وبعد ذلك من أجل السلطة كلها وذلك كي تتمكن من تغيير القوانين السارية وفقا لمصالحها وحاجاتها نفسها. وهكذا، أن الطبقة العاملة في بريطانيا العظمى ناضلت لسنوات بحمية وحتى بعنف من أجل ميثاق الشعب (6) الذي كان عليه أن يمنحها تلك السلطة السياسية. وقد هزمت في نضالها هذا ولكن النضال وُلد لدى البرجوازية التي انتصرت انطبعا على درجة من القوة بحيث أصبحت البرجوازية، منذ ذلك الوقت، تسر كثيرا بهدنة مطولة لقاء تنازلات متكررة أبدا في صالح العمال.

وبعد، إن التنظيم هو أكثر الأسلحة أهمية في النضال السياسي الذي تخوضه طبقة ضد أخرى. وبقدر ما تحطم التنظيم السياسي الصرف أو تنظيم الشارتيين، بقدر ما أصبح تنظيم النقابات العمالية أقوى فأقوى حتى وصل، في الوقت الحاضر، إلى درجة من القوة لا تعادلها قوى أي تنظيم للطبقة العاملة في الخارج. إن بضع نقابات عمالية كبيرة تضم ما بين مليون ومليون عامل، مدعومة من النقابات الأصغر أو المحلية، تمثل قوة على أية حكومة للطبقة المهيمنة سواء من الويغ أو التوري (7) أن تحسب حسابها.

وحتى الآن، حصرت هذه المنظمات الجبارة نفسها بشكل صارم تقريبا، طبقا لتقاليد منشئها وتطورها في بريطانيا، في مهمة المشاركة في ضبط الأجور ويوم العمل وفي النضال من أجل إلغاء القوانين المعادية صراحة للعمال. وكما ذكرنا آنفا، فعلت ذلك محدثة نفس الأثر تقريبا الذي يحق لها أن تتوقعه. ولكنها حصلت على أكثر من ذلك؛ فالطبقة الحاكمة التي تعرف قوة هذه المنظمات أكثر مما تعرفها هذه المنظمات نفسها، تطوعت لتقديم تنازلات إضافية لها. وعلى كل حال، منح قانون دزرائيلي الانتخابي (8) حق التصويت للجزء الأكبر من الطبقة العاملة المنظمة. فهل كان دزرائيلي قد اقترح ذلك لو لم يكن قد افترض أن هؤلاء الناخبين الجدد سيظهرون إرادتهم بأنفسهم وأنهم لن يبقوا مقادين من جانب سياسي الطبقة البرجوازية الليبراليين؟ وهل كان قد استطاع تنفيذ اقتراحه لو لم يثبت العمال، في إدارة نقاباتهم الهائلة، إنهم أهل للعمل الإداري والسياسي؟

لقد فتح ذلك التدبير ذاته آفاقا جديدة أمام الطبقة العاملة. فقد أعطى الطبقة العاملة الأكثرية في لندن وفي جميع المدن

الصناعية، وهكذا مكّنها من خوض النضال ضد الرأسمال بأسلحة جديدة عن طريق إرسال رجال من صفوفها هي إلى البرلمان. وهنا، لا بد أن نقول، مع الأسف، أن النقابات العمالية نسيت واجبها كطليعة للطبقة العاملة. لقد مضى على السلاح الجديد في أيديها أكثر من عشر سنوات ولكن من المشكوك فيه أن تكون قد أشهرته ولو مرة واحدة. وعليها أن لا تنسى أنها لن تستطيع مواصلة احتلال الموقع الذي تحتله الآن ما لم تسر، بالفعل، في طليعة الطبقة العاملة. إنه لا يتفق وطبيعة الأشياء أن تمتلك الطبقة العاملة في بريطانيا القدرة على إرسال أربعين أو خمسين عاملا إلى البرلمان، وأن ترضى إلى الأبد، مع هذا، بأن يمثلها الرأسماليون أو مأمورهم كالمحاميين والصحفيين، الخ.

وزيادة على ذلك، هناك عدد وافر من الظواهر التي تدل على أن الطبقة العاملة في بريطانيا تصحو على الوعي بأنها كانت لبعض الوقت تسير على خط خاطئ، وبأن الحركات الراهنة من أجل أجور أعلى وساعات عمل أقل على وجه الحصر ستبقيها في حلقة مفرغة لا مخرج منها، وبأن ما يشكل الشر الأساسي ليس انخفاض الأجور بل نظام العمل المأجور نفسه. وحالما ينتشر هذا الوعي بشكل عام في أوساط الطبقة العاملة، فلا بد أن يتغير وضع النقابات إلى حد كبير. ولن تعود تتمتع بمزية أنها المنظمات الوحيدة للطبقة العاملة. فإلى جانب أو فوق نقابات صناعات منفردة يجب أن يظهر اتحاد عام، أي منظمة سياسية للطبقة العاملة ككل.

وهكذا، هناك نقطتان يجب على النقابات أن تحسب الحساب الجدي لهما: الأولى - أن الزمن يقترب بسرعة حيث ستطالب الطبقة العاملة في بريطانيا، بصراحة، بحصتها الكاملة في التمثيل البرلماني. والثانية - أن الزمن يقترب بسرعة أيضا حيث ستدرك الطبقة العاملة أن النضال من أجل أجور أعلى وساعات عمل أقل وأن مجموع عمل النقابات في شكله الحالي، ليسا هدفا بحد ذاته بل وسيلة، وسيلة ضرورية وفعالة جدا، ولكنهما يبقيان على كل حال وسيلة واحدة فقط من بين عدة وسائل لتحقيق هدف أسمى وهو إلغاء نظام العمل المأجور كله.

ومن أجل التمثيل الكامل للعمال في البرلمان وكذلك من أجل الاستعداد لإلغاء نظام العمل المأجور، سيصبح التنظيم ضروريا لا للمهنة بصورة متفوقة بل للطبقة العاملة ككل. وكلما تحقق ذلك بصورة أسرع، كلما كان الحال أفضل. ولا توجد قوة في العالم تستطيع مقاومة الطبقة العاملة البريطانية ليوم واحد إذا كانت منظمة ككل واحد.

«ذي ليور ستاندارد»، 28 أيار/مايو و4 حزيران/يونيو 1881.

المعاهدة التجارية مع فرنسا

في التاسع من حزيران/يونيو المصادف يوم الخميس، اقترح السيد مونك (النائب عن غلوستر) في مجلس النواب قرارا يقضي بأنه.

«لن تكون أية معاهدة تجارية مع فرنسا ناجحة إذا كانت لا تتجه نحو تطوير العلاقات التجارية بين البلدين عن طريق المزيد من تخفيض الرسوم».

وتلا ذلك نقاش طويل نوعا ما. وأبدى السير تش. ديلك، بالنيابة عن الحكومة، المعارضة الرقيقة التي تتطلبها الآداب الدبلوماسية. واقترح السيد ج.آ. بلفور (النائب عن تامويرث) إجبار الأمم الأجنبية، عن طريق رسوم تأرية، على تطبيق تعريفات أدنى. أما السيد سلاغ (النائب عن مانشستر) فقد اقترح أن نترك للفرنسيين أن يدركوا قيمة تجارتنا بالنسبة لهم وقيمة تجارتهم بالنسبة لنا، حتى بدون أية معاهدة. وعبر السيد الينغورث (النائب عن برادفورد) عن يأسه من التوصل إلى تجارة حرة عن طريق المعاهدات التجارية. وأعلن السيد ماك- أيفر (النائب عن بيركنهيد) أن النظام الراهن للتجارة الحرة ليس إلا احتيالا لكونه قائما على أساس حرية الاستيراد والحد من التصدير. وأقر الاقتراح بأغلبية سبعة وسبعين ضد تسعة وأربعين، وهذا يعني هزيمة لن تؤذي مشاعر السيد غلادستون ولا مركزه.

إن هذا النقاش نموذج جيد لسلسلة طويلة من الشكاوي المتكررة أبدا حول العناد الذي يرفض به الأجانب الحمقى، وحتى رعايا المستعمرات الذين يضارعونهم في حماقة، الاعتراف بالبركة الشاملة للتجارة الحرة وبقدرتها على معالجة جميع الشرور الاقتصادية. ولم تفشل أية نبوءة أبدا مثل الفشل الذريع الذي منيت به نبوءة مدرسة مانشستر (9) الزاعمة بأنه حالما تمارس التجارة الحرة في انجلترا ستمطر الخير على البلاد بحيث تقتفي جميع الأمم الأخرى أثرها وتفتح موانئها أمام البضائع الانكليزية. وبقي صوت حواريي التجارة الحرة التملقي صوتا صارخا في البرية. ولم تكن القارة وأمريكا فقط هما اللتان زادتا على العموم رسومهما الوقائية بل وحتى المستعمرات البريطانية قد اقتفت أثرهما حالما منحت الحكم الذاتي، ولم تكد الهند توضع تحت التاج (10) حتى فرضت فيها رسوم بنسبة خمسة بالمئة على البضائع القطنية كحافز لنمو الصناعة المحلية.

إن السبب في هذا طلسم لمدرسة مانشستر. ولكن تفسيره سهل تماما.

فحوالي منتصف القرن الماضي كانت صناعة القطن تتركز بصورة رئيسية في بريطانيا. ولهذا من الطبيعي أن يكون قد جرى هنا بالضبط، مع الطلب المتزايد بسرعة على البضائع القطنية -اختراع الآلات التي أدخلت الثورة، بمساعدة المحرك البخاري، أولأعلى صناعة القطن ثم على صناعات النسيج الأخرى على التوالي. وإذا مكامن الفحم الكبيرة التي يسهل الوصول إليها في بريطانيا العظمى، تصبح الآن بفضل البخار أساسا لازدهار البلاد. وسهّلت الثروات الوفيرة من فلزات الحديد القريبة كثيرا من مصادر الفحم تطوير صناعة الحديد التي تلقت حافزا جديدا بالطلب على الآلات والمعدات. وبعد ذلك، وفي معمعان هذه الثورة في نظام الصناعة كله جاءت الحروب ضد اليعقوبيين وحروب نابليون فأبعدت، لحوالي خمس وعشرين سنة، سفن جميع الأمم المتنازعة تقريبا عن البحر وأعطت بذلك للبضائع الصناعية الإنجليزية احتكارا عمليا في جميع أسواق ما وراء الأطلسي وبعض الأسواق الأوروبية. وعندما استعيد السلام عام 1815 وقفت انجلترا بصناعتها البخارية على استعداد لتزويد العالم بينما كانت الآلات البخارية بالكاد معروفة في البلدان الأخرى. وفي الإنتاج الصناعي كانت انجلترا تسبق تلك البلدان بأشواط بعيدة جدا.

ولكن استعادة السلام سرعان ما حملت بلدانا أخرى على اقتفاء أثر انجلترا. فأدخلت فرنسا الانتاج بواسطة البخار محتمية بجدار صيني من تعرفتها الوقائية. وهكذا فعلت ألمانيا مع أن تعرفتها في ذلك الوقت كانت أكثر ليبرالية بكثير

من غيرها بما في ذلك انجلترا. وهكذا فعلت بلدان أخرى. وفي نفس الوقت عمدت الأرستقراطية العقارية البريطانية، من أجل زيادة ريعها، إلى فرض قوانين الحبوب (11) رافعة بذلك سعر الخبز ومعه المعدل النقدي للأجور. ومع ذلك مضى تقدم الصناعات الانجليزية بسرعة مذهلة. ونحو عام 1830 بذلتقصارى جهدها لتصبح «مشغل العالم». وكان ذلك في الواقع ما استهدفته عصابة مكافحة قوانين الحبوب (12).

ولم يكن هناك سر، في تلك الأيام، حول القصد من إلغاء قوانين الحبوب. فتخفيض أسعار الخبز ومن ثم تخفيض المعدل النقدي للأجور، كان سيمكن رجال الصناعة البريطانيين من تحدي جميع المنافسات وأي منافسة كان الأجانب الكفار أو الجهلة يهددونهم بها. وما الذي كان أمرا طبيعيا أكثر من أن تقوم انجلترا، بفضل تقدمها العظيم في ميدان الآلات وبفضل أسطولها التجاري الهائل وفحمها وحديدتها، بتزويد العالم كله بالسلع الصناعية ويقوم العالم الخارجي بدوره بتزويدها بالمنتجات الزراعية كالحبوب والخبز والكتان والقطن والبن والشاي، الخ؟ لقد كان ذلك إرادة إلهية والوقوف في طريقه يعني تمردا صريحا على إرادة الله. وأقصى ما يمكن هو السماح لفرنسا بتزويد انجلترا وبقية العالم بأدوات الزينة والموضة التي لا يمكن صنعها بالآلات والتي كانت كلها لا تستحق اهتمام صاحب مصنع متنور. وعندها، وعندها فقط، يمكن أن يحل السلام على الأرض وأن تتوفر النية الطيبة تجاه الانسان وترتبط جميع الأمم ببعض بروابط ودية من التجارية والمنفعة المتبادلة ويستقر عهد السلم والوفرة إلى الأبد. أما الطبقة العاملة، «أيديهم» فقد قالوا لها: «سيجيئ زمن طيب أيها الصبية، انتظري قليلا!» وما تزال «الأيدي» تنتظر بطبيعة الحال.

ولكن في الوقت الذي انتظرت فيه «الأيدي»، لم ينتظر الأجانب الكفار الجهلة. ولم يروا البتة جمال نظام ستتحول فيه المزايا الصناعية الموقته التي تمتلكها انجلترا إلى وسيلة لتأمين احتكارها للصناعة في العلم كله وإلى الأبد وستصبح فيه جميع الأمم الأخرى مجرد توابع زراعية لإنجلترا-أي بكلمة أخرى- تصبح في حالة إيرلندا التي تحسد عليها جدا. لقد عرفوا أنه لا يستطيع اي بلد السير مع الآخرين في مضمار الحضارة إذا حرم من الصناعة وأنزل، بذلك، إلى مرتبة يكون فيها مجرد كرمة من الفلاحين المتخلفين. ولذلك، وبإخضاع المنفعة التجارية الخاصة للضرورات الوطنية، حموا معاملهم النامية بفرض تعرفه عالية، الأمر الذي بدأ لهم الوسيلة الوحيدة لحماية أنفسهم من الهبوط إلى مستوى الحالة الاقتصادية في إيرلندا.

ونحن لا نعني القول أن مثل هذا التصرف كان الشيء الصحيح في كل حالة. بل على العكس؛ فإن فرنسا كانت ستكسب مزايا هائلة من الاقتراب الملحوظ من التجارة الحرة. أما المعامل الألمانية، مهما كانت حالها اليوم، فقد أصبحت كما هي الآن في ظل التجارة الحرة، ولن تضرّ التعرفه الوقائية التي فرضها بيسمارك إلا الصناعيين الألمان أنفسهم. ولكن هناك بلدا واحدا، تعتبر فيه فترة قصيرة من الحماية ليس لها مبرر فحسب بل وقضية ضرورية ملحة -وهذا البلد هو أمريكا.

لقد بلغت أمريكا نقطة في تطورها يصبح معها إدخال الصناعة ضرورة وطنية. وخير ما يثبت ذلك واقع أنه، في ميدان اختراع الآلات التي توفر العمل، لم تعد انجلترا هي الطليعة بل أمريكا. وفي كل يوم تزيح الاختراعات الأمريكية الاختراعات الانجليزية المسجلة والآلات الانجليزية. كما تأتي الآلات الأمريكية إلى انجلترا وذلك في جميع فروع الصناعة تقريبا. ثم إنه يوجد في أمريكا شعب يعتبر أنشط شعوب العالم، ومكانم فحم تبدو مكانم انجلترا أمامها وكأنها كمية مهملة، وفيها كميات وفيرة من الحديد وجميع المعادن الأخرى. وهل يمكن الافتراض بأن مثل هذا البلد سيعرض صناعته الفتية الناهضة لمنافسة طويلة مديدة مع الصناعة القائمة منذ زمن بعيد في انجلترا في الوقت الذي يستطيع فيه، بواسطة فترة حماية قصيرة تمتد حوالي عشرين عاما، أن يجعل صناعته في الحال في مستوى أي منافس؟ وتقول مدرسة مانشستر: ولكن أمريكا لا تفعل شيئا سوى نهب نفسها عن طريق نظام الحماية. وهكذا ينهب شخص ما نفسه إذا دفع مبلغا إضافيا ليستخدم القطار السريع بدل استخدام قطار الركاب القديم -اي ليقطع خمسين ميلا في الساعة بدلا من اثني عشر ميلا.

وليس هناك شك في أن الجيل الحالي سيشهد الضائع القطنية الأمريكية تنافس الانجليزية في الهند والصين وتكسب مكانة لنفسها تدريجيا في هاتين السوقين الرئيسيتين. ثم إن الآلات والبضائع الحديدية الأمريكية تنافس الانجليزية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك انجلترا... ولذا فإن الضرورة الملزمة نفسها التي نقلت الصناعات الفلمنكية إلى هولندا والهولندية إلى انجلترا ستنتقل، عما قريب، مركز الصناعة العالمية من هذا البلد إلى الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة. وفي المجال المحدود الذي سيبقي لإنجلترا بعد ذلك، ستجد انجلترا منافسين مريعين في عدة أمم من أمم القارة.

لا يمكن الاستمرار أكثر من ذلك في التهرب من واقع أن احتكار انجلترا الصناعي يسير بسرعة نحو الاضمحلال. وإذا كانت الطبقة البرجوازية «المتنورة» تعتقد أن من مصلحتها طمس هذه الحقيقة، فلتواجه الطبقة العاملة الحقيقة بجرأة وجهها لوجه إذ أن ذلك يهمها أكثر حتى مما يهم أبناء الطبقات «الراقية». قد يبقى هؤلاء لزمان طويل مصرفي ومرابي العلم كما فعل قبلهم البندقيون والهولنديون في عصر انحلالهم. ولكنما الذي سيحل «بالأيدي» عندما تبدأ تجارة التصدير الإنجليز الهائلة في التقلص كل عام بدلا من التوسع؟ فإذا كان نقل صناعة بناء السفن الحديدية من التيمز إلى كلايد كافيا لجعل «ايست آند» كلها في لندن منطقة بؤس مزمن، فما الذي سيفعله في انجلترا نقل جميع الصناعات الأساسية فعلا من انجلترا إلى ما وراء الأطلسي؟

إن ذلك سيفعل شيئا واحدا كبيرا: إنه سيحطم الحلقة الأخيرة التي ما تزال تربط الطبقة العاملة الانجليزية بالبرجوازية الانجليزية. لقد كانت هذه الحلقة عملهما المشترك من أجل الاحتكار الوطني. وحالما يدمر هذا الاحتكار، ستضطر الطبقة العاملة البريطانية إلى أن تأخذ في يدها مسألة مصالحها الخاصة ومسألة انقاذ نفسها بنفسها، وتضع حدا لنظام العمل المأجور. فلنأمل بأنها لن تنتظر حتى ذلك الوقت.

«ذي ليبور ستاندارد»، و18 حزيران/يونيو 1881

مجلسان بلديان نموذجيان

وعدنا قراءنا بأن نطلعهم على سير الحركة العمالية سواء في انجلترا أو في خارجها. ومن حين إلى آخر سنحت لنا الفرصة لإبلاغ بعض الجديد عن أمريكا. وفي الظرف الراهن، تسنح الفرصة لاطلاع القراء على بعض الوقائع من الحياة الفرنسية؛ وهذه الوقائع لعل درجة من الأهمية بحيث أنها تستحق البحث في مقالة افتتاحية من جريدتنا.

في فرنسا لا يعرفون ذلك التنوع الذي لا يزال قائماً في انجلترا فيما يتعلق بنظام التصويت العام. فهناك لا فرق بين نظام التصويت في الانتخابات إلى البرلمان وفي الانتخابات إلى الهيئات البلدية: ففي كل مكان، يطبق، على العموم، التصويت العام العلني بواسطة كريات الاقتراع. وعندما ظهر حزب العمال الاشتراكي في فرنسا، اتخذ قراراً بتقديم مرشحين عمال في الانتخابات، لا إلى البرلمان وحسب، بل أيضاً إلى جميع الهيئات البلدية. وكانت النتيجة أن هذا الحزب العمالي الفتى قد فاز، أثناء الانتخابات الأخيرة التي جرت في 9 كانون الثاني/يناير من العام الجاري إلى المجالس البلدية، في عدد كبير من المدن الصناعية وفي جملة من النقاط المأهولة الريفية ولا سيما حيث تقوم الاستثمارات المنجمية. ولم يتوفق في انجاح بعض المرشحين وحسب، بل ظفر أيضاً في بعض الأماكن بأغلبية المقاعد، بل أن أحد المجالس، كما سنرى فيما بعد، قد تألف كلياً من العمال.

قبل تأسيس «The Labour Standard» («ذي ليبور ستاندارد») بفترة وجيزة، أضرب عمال المصانع في مدينة روبيه، الواقعة على الحدود مع بلجيكا. وسرعان ما أرسلت الحكومة القوات المسلحة إلى هذه المدينة، وحاولت في الوقت نفسه، بحجة إقرار النظام (الذي لم يكن يتهدده أي شيء)، أن تستفز المضربين إلى القيام بأعمال من شأنها أن تشكل ذريعة لتدخل القوات المسلحة. ولكن العمال اعتصموا بالهدوء، مع العلم أن ما ساعدهم بصورة رئيسية في الصمود بوجه كل استفزاز إنما هو نشاط المجلس البلدي الذي يتألف بأغلبه من العمال. فقد عُرضت أسباب الاضراب في المجلس، فناقشها المجلس بالتفصيل، وبالنتيجة، لم يعترف المجلس بصواب مطالب المضربين وحسب، بل اتخذ أيضاً تدبيراً فعلياً، إذ قرر اعتماد مبلغ 50000 فرنك أو 2000 جنيه ستليني لمساعدة المضربين. ولكن هذه الاعانة لم تدفع، وذلك لسبب واحد، هو اعتراض المحافظ عليها، إذ أن المحافظ يملك، بموجب القوانين الفرنسية، حق تعليق أي من قرارات المجالس البلدية إذا اعتبر أن هذه الأخيرة قد تجاوزت صلاحيتها. ومع ذلك، كان للتأكيد المعنوي الكبير الذي قدمه قرار الإدارة الذاتية البلدية هذا للمضربين، قيمة خارقة بالنسبة للعمال.

في 8 حزيران/يونيو، سرحت الجمعية الصناعية المنجمية في كومان تري، بوسط فرنسا (محافظة آليه) 152 عاملاً رفضوا الخضوع لنظام يوم العمل، المطبق حديثاً، والمثير للاستياء. وأنداك أضرب جميع عمال المناجم، وعددهم قرابة 1600، احتجاجاً على المحاولات التي جرت في الآونة الأخيرة لإدخال نظام ليوم العمل مضر بالعمال ولتطبيقه تدريجياً. وهنا أيضاً وقف المجلس البلدي على الفور إلى جانب العمال. ففي اجتماع 12 حزيران/يونيو (وكان، فضلاً عن ذلك، يوم أحد) اتخذ قرارات بالمضمون التالي:

1- بما أن المجتمع ملزم بأن يؤمن معيشة أولئك الذين يؤمنون بعملهم معيشة المجتمع بأسره، وبما أن الدولة تتمتع عن أداء هذا الواجب، فإن الكومونات تلتزم بأدائه؛ إن المجلس يقرر: تقديم قرض بمبلغ 25000 فرنك (1000 جنيه ستليني) بضمانة أكثر المواطنين يسراً؛ غاية هذا المبلغ مساندة عمال المناجم المضطرين لترك العمل بسبب صرف 152 من رفاقهم من غير حق.

اتخذ بالإجماع، ولم يعترض عليه غير رئيس البلدية.

2- بما أن الدولة، ببيعها من شركة مساهمة ملكاً قيماً للشعب، هو مناجم كومان تري، قد وضعت العمال العاملين هناك تحت رحمة الشركة المعنية؛ وبما أن الدولة كانت بالتالي ملزمة بأن تحرص على أن الظلم الذي سيتعرض له عمال المناجم

من جانب الشركة لن يبلع، في أسوأ الأحوال، حدا يهدد وجودهم بالذات؛ وبما أن الدولة وضعت القوات المسلحة تحت تصرف الشركة أثناء الاضراب، وبذلك لم تحافظ على حيادها، وليس هذا وحسب، بل وقفت أيضا إلى جانب الشركة،

فإن المجلس، باسم مصالح الطبقة العاملة الملزم بالذود عنها، يطالب قائمقام القضاء:

1- بأن يسحب على الفور القوات المسلحة التي يشكل وجودها هنا الذي لا مبرر له استفزازا مباشرا؛

2- بأن يراجع مدير الشركة ويجبره على إلغاء التدبير الذي استثار الاضراب.

اتخذ بالإجماع.

وفي القرار الثالث، المتخذ هو أيضا بالإجماع، عمد المجلس، لاعتباره أن الأموال البلدية قد لا تكفي، بسبب قلتها، لتقديم القرض، وأعلن فتح باب التبرعات من أجل المضربين وطلب من جميع الإدارات الذاتية البلدية في فرنسا أن تشترك في تقديم مساعدة مالية لهم.

وهكذا نرى هنا نتائج واضحة لاشتراك العمال، لا في البرلمان وحسب، بل أيضا في الهيئات البلدية وغيرها من الهيئات. ومن الممكن أن تنتهي الاضرابات في انجلترا بنحو آخر تماما فيما لو حظي العمال بتأييد مجالسهم البلدية! فإن المجالس البلدية وسائر هيئات الإدارة الذاتية المحلية، المنتخبة في انجلترا من قبل العمال على الأغلب، هي مليئة في الوقت الحاضر، وبوجه الحصر، بأرباب العمل وعملائهم المباشرين وغير المباشرين (المحاميين وخلافهم)، وفي أحسن الأحوال، بأصحاب الدكاكين.

عندما يحدث إضراب أو تسريح تعسفي، تستخدم السلطات المحلية على الفور كل سلطانها المعنوي والمادي في صالح أرباب العمل وضد العمال؛ ويستخدم البوليس، الذي تدفع رواتبه من جيوب العمال، لنفس الغرض الذي تستخدم له القوات المسلحة في فرنسا، ونعني بذلك أنه يستفز العمال للقيام بأعمال غير شرعية ويلحقهم.

إن السلطات المدعوة إلى تنفيذ القانون بصدد الفقراء، ترفض على العموم أن تقدم أي مساعدة لأولئك الذين هم، برأيها ملزمون بالعمل بغض النظر عن كل شيء. وهذا بالذات ما كان ينبغي توقعه. فمن وجهة نظر أبناء تلك الطبقة التي يصبر العمال على وجود ممثليها في هيئات الإدارة المحلية، ليس الاضراب إلا فتنة ضد النظام الاجتماعي القائم، واعتداء على حق الملكية المقدسة. ومن جراء ذلك، سينصب دائما على حق الملكية المقدسة. ومن جراء ذلك، سينصب دائما كل نفوذ الهيئات المحلية الهائل، المعنوي والمادي، على تأييد أرباب العمل طالما لم توافق الطبقة العاملة على انتخاب أرباب العمل وممثلي أرباب العمل إلى الهيئات المحلية للإدارة الذاتية.

نحن نأمل أن يفتح نشاط هذين المجلسين البلديين الفرنسيين عيون الكثيرين. ترى، هل يقولون على الدوام، قاصدين أيضا العمال الانجليز، أن «هذه الأمور تسير على نحو أحسن في فرنسا»؟ إن الطبقة العاملة في انجلترا، مع منظماتها العريقة والقوية، مع حرياتها السياسية القديمة، مع تجربتها خلال سنوات وسنوات في حقل النشاط السياسي، تتمتع بأفضليات هائلة بالنسبة لعمال أي بلد من بلدان القارة. ولكن الألمان أوصلوا إلى البرلمان 12 ممثلا عن العمال، وللعمال، كما في فرنسا، الأغلبية في كثير من المجالس البلدية. صحيح أن حقوق العمال الانتخابية في انجلترا محدودة، ومع ذلك تشكل الطبقة العاملة أغلبية السكان في المدن الكبيرة وفي المناطق الصناعية. حسب هذه الأغلبية بالقدرة أن تشاء حتى تصبح قوة بالفعل في الدولة، قوة في جميع الأماكن التي يتركز فيها السكان العمال. وإذا تمثل العمال تمثيلا لائقا في البرلمان، وفي المجالس البلدية، وفي مجالس الوصاية المحلية. ظهر في وقت غير بعيد رجال دولة من العمال بمقدورهم أن يضعوا العصي بين أقدام أولئك الموظفين المغرورين والأغبياء الذين يستبدون بالجماهير الشعبية في كثير من الأحيان.

«ذي ليور ستاندارد»، 25 حزيران/يونيو 1881.

المواد الغذائية الأمريكية ومسألة الأرض

منذ خريف عام 1837 اعتدنا تماما على رؤية الذعر المالي والأزمات التجارية تستورد من نيويورك إلى إنجلترا. فإن واحدة من كل اثنتين من الأزمات التي تحدث كل عشر سنوات، نشبت في أمريكا. ولكن أن تبعث أمريكا الاضطراب في العلاقات المحترمة زمنا طويلا في الزراعة البريطانية وأن تبعث الثورة في العلاقات الاقطاعية سحيقة القدم بين الاقطاعي والأجير وتنزّل ضربة بالريخ الانجليزي وتبعث الخراب بالمزارع الانجليزية - كل هذا كان مشهدا احتفظ به للربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ولكن الحال هكذا بالضبط. فالتربة العذراء في السهوب الغربية التي اصبحت تفلح الآن لا قطعة فقط بل بألاف الأميال المربعة - بدأت الآن تتحكم بأسعار القمح وبالتالي بريع الأراضي التي تزرع قمحا. ولا توجد أية أراض قديمة تستطيع منافستها. إنها تربة رائعة مستوية أو متموجة قليلا لم تؤذها الهزات الأرضية العنيفة، وما تزال على نفس الحال كما ترسبت ببطء في قعر المحيط. في العصر الثلاثي: وهي خالية من الحجارة والصخور والأشجار وتصلح للفلاحة الفورية دون أي عمل تحضيرى. وليست هناك حاجة لتطهير هذه التربة أو تجفيفها، وما على المرء إلا أن يمر بالمحراث عليها حتى تكون مستعدة لاستقبال البذور. وهي تحتل من عشرين إلى ثلاثين محصولا من القمح على التوالي بدون أي تسميد. إنها تربة صالحة للزراعة على أكبر نطاق، وعلى أكبر نطاق تجري زراعتها. لقد اعتاد المزارع البريطاني الاعتزاز بمزارعه الكبيرة بالقياس إلى المزارع الصغيرة للفلاحين المالكين في القارة. ولكن كيف تبدو أكبر المزارع في المملكة المتحدة أمام مزارع السهوب الأمريكية، المزارع التي تبلغ مساحة الواحدة منها أربعين ألف أكر أو أكثر وتعمل فيها جيوش حقيقية من الرجال والخيول والأدوات تدار وتدرّب وتنظم كالجنود؟

وقد أدت هذه الثورة الأمريكية في الزراعة والثورة في وسائل النقل التي اخترعها الأمريكيون إلى استيراد القمح إلى أوروبا بأسعار منخفضة إلى حد أن أي مزارع أوروبي لا يستطيع أن ينافسها، على الأقل ما دام مضطرا إلى دفع الريح. فلننظر إلى عام 1897 عندما لمس ذلك لأول مرة. فقد كان المحصول سيئا في أوروبا الغربية كلها وكان سيئا للغاية في إنجلترا. ولكن بفضل القمح الأمريكي بقيت الأسعار مستقرة تقريبا. ولأول مرة يتعرض المزارع البريطاني لمحصول سيء وأسعار منخفضة للقمح في آن واحد. فبدأ المزارعون يتململون وشعر الاقطاعيون بالقلق. وفي العام التالي حيث كان المحصول أفضل هبطت الأسعار أكثر. وأصبح سعر القمح يتقرر الآن بتكاليف الانتاج في أمريكا بالإضافة إلى تكاليف النقل. وسيكون الحال هكذا أكثر فأكثر كل عام بالتناسب مع ما يفلح من أراضي السهوب الجديدة. أما جيوش العمال الزراعيين التي تتطلبها هذه العملية فنؤمنها نحن بأنفسنا في أوروبا بإرسال المهاجرين إلى ما وراء المحيط.

هذا، وكان هناك في السابق عزاء للمزارع والقطاعي وهو أنه إذا لم يغل القمح فسيغل اللحم. وكانت الأراضي المحروثة تحول إلى أراض عشبية ويصبح كل شيء سارا مسرة ثانية. أما الآن فقد قطع هذا المصدر أيضا. فاللحوم الأمريكية والأبقار الأمريكية تصدر بكميات متزايدة أبدا. وليس الأمريكية فقط. فهناك على الأقل بلدان منتجات كيران للأبقار يسعيان وراء الطرق التي تسمح لهما بإرسال الفائض الهائل من اللحم، الذي يكسد الآن، إلى أوروبا وخاصة إلى إنجلترا. ونظرا لحالة العلم الراهنة والتقدم السريع في تطبيقه يمكننا أن نتأكد من أنه سيتم، بعد سنوات قلائل على أكبر تقدير، إحضار لحوم الأبقار والغنم من أستراليا وأمريكا الجنوبية في حالة ممتازة من الحفظ وبكميات هائلة. فماذا سيحل بعد ذلك

بازدهار المزارع البريطاني وبالقائمة الكبيرة لمداخيل الاقطاعي البريطاني؟ وإنه لحسن جدا أن يزرعوا عنب الثعلب والتوت الأرضي وغيرهما، ولكن السوق غاصة فعلا بهذه المواد. ولا شك أن العامل البريطاني يستطيع استهلاك المزيد والمزيد من هذه الطيبات -ولكن أرفعوا أجره أولا.

وليست هناك حاجة تقريبا للقول أن تأثير هذه المنافسة الزراعية الأمريكية الجديدة ملموس في القارة أيضا. فالفلاح المالك الصغير، الغارق في معظم الأحيان في الرهن إلى أذنيه والذي يدفع الفوائد والنفقات القضائية حيث يدفع المزارع الانجليزي والاييرلندي الريع -إن هذا الفلاح يشعر بتلك المنافسة بنفس القدر. ومن غرائب تأثير هذه المنافسة الأمريكية أنها لا تجعل فقط ملكية الأرض الكبيرة عديمة الفائدة، بل وملكية الأرض الصغيرة أيضا، وذلك يجعلها غير مربحتين.

ويمكن القول أن هذا النظام لاستنفاذ الارض كما هو مطبق الآن في الغرب الاقصى لا يمكن أن يستمر إلى الأبد ويجب أن تعود الأمور إلى مجراها الصحيح مرة ثانية. وبطبيعة الحال لا يمكن أن يبقى ذلك إلى الأبد؛ ولكن هناك وفرة من الأرض غير المستنفذة تستطيع مواصلة العملية لقرن آخر. وزيادة على ذلك، هناك بلدان أخرى تظهر مزايا مماثلة. فهناك السهب الروسي الجنوبي كله حيث اشترى التجار الأرض فعلا وفعلوا نفس الشيء. وهناك البراري الشاسعة في جمهورية الأرجنتين ومناطق أخرى أيضا؛ وجميع هذه الأراضي تلائم على حد سواء هذا النظام الحديث للمزارع الضخمة والانتاج الرخيص. وهكذا، قبل أن يحل النفاذ، سيعيش هذا النظام فترة كافية من الوقت، وعلى الأقل فترة أطول إلى مرتين مما ينبغي، للقضاء على جميع مالكي الأرض في أوروبا، صغيرهم وكبيرهم.

حسنا، فما هي نتيجة كل هذا؟ إن النتيجة ستكون ويجب أن تكون ما يلي: إن كل هذا سيجبرنا على تأميم الأرض وعلى فلاحتها عن طريق جمعيات تعاونية تحت رقابة الشعب.وعندها فقط، ستغل فلاحه الأرض مرة أخرى على المزارعين وعلى الأمة، مهما كانت أسعار القمح واللحم الأمريكيين أو أي قمح ولحم آخر. وإذا كان الاقطاعيون في نفس الوقت سيذهبون إلى أمريكا، وهم كما يبدو راغبون نصف رغبة في ذلك، فإننا نتمنى لهم رحلة سعيدة.

«ذي ليبور ستاندارد»، 2 تموز/يوليو 1881.

نظرية الأجور كما تفسرها عصبة مكافحة قوانين الحبوب

في عمود آخر تنتشر رسالة من السيد ج.نوبل ينتقد فيها بعض ملاحظاتها التي وردت في افتتاحية «The Labour Standard» («ذي ليبور ستاندارد») في 18 حزيران/يونيو*. ومع أننا لا نستطيع طبعا جعل الأعمدة الرئيسية في صحيفتنا مسرحا لمناقشات حول حقائق تاريخية أو نظريات اقتصادية، إلا أننا مع ذلك سنرد، هذه المرة، على رجل مخلص، كما يبدو، رغم أنه يقف موقف الحزب الحكومي.

ردا على تأكيدنا بأن الهدف من إلغاء قوانين الحبوب كان «تخفيض أسعار الخبز ومن ثم تحفيز المعدل النقدي للأجور» يقول السيد توبل أن هذا كان «تضليلا وقائيا» كافحته العصبة بثبات، ويورد لإثبات ذلك بعض المقتطفات من خطب ريتشارد كوبدن ومن نداء لمجلس العصبة.

لقد كان كاتب المقال المقصود يعيش آنذاك في مانشستر -صناعيا بين الصناعيين. وهو، بطبيعة الحال، على علم تام بالمذهب الرسمي للعصبة. وإذا حصر هذا المذهب في أقصر وأكثر التعابير المعترف بها عموما (إذ ثمة كثير من التعابير) فإنه يصبح كما يلي: إن إلغاء الرسوم على الحبوب سيزيد من تجارتنا مع البلدان الأجنبية وسيقود بصورة مباشرة وإرادتنا التي سيشتري الزبائن الأجانب مقابلها مصنوعاتنا، الأمر الذي يزيد الطلب على بضائعنا الصناعية وبذلك يزيد الطلب على عمل المشتغلين في الصناعة، مما يوجب رفع الأجور. وتكرار هذه النظرية يوما بعد يوم وعاما بعد عام استطاع الممثلون الرسميون للعصبة، وهم الاقتصاديون السطحيون، أن يتقدموا في النهاية بالزعم المدهش بأن الأجور ترتفع وتتنخفض بنسبة عكسية لا مع الأرباح بل مع أسعار المواد الغذائية، وبأن غلاء الخبز يعني أجورا منخفضة ورخصه يعني أجورا عالية. وهكذا، أن الازمات التي تحدث كل عشر سنين في الصناعة والتي حدثت قبل وبعد إلغاء رسوم الحبوب، كانت، وفقا للناطقين باسم العصبة، مجرد آثار لقوانين الحبوب يقضي عليها بالزوال حالما تلغى هذه القوانين الممقوتة، وأن قوانين الحبوب كانت العقبة الكبيرة الوحيدة القائمة بين الصناعي البريطاني والأجانب الفقراء والعراة الذين ينتظرون إنتاج هذا الصناعي والذين يرتجفون بردا لحاجتهم للأقمشة البريطانية. وهكذا استطاع كوبدن في الحقيقة أن يقول في الفقرة التي اقتطفها السيد نوبل، أن ركود الصناعة وهبوط الأجور من عام 1839 حتى عام 1842 كانا نتيجة أسعار الحبوب العالية جدا خلال هذه السنوات، بينما لم يكن ذلك إلا مرحلة عادية من مراحل الركود الصناعي تتكرر بأدق انتظام حتى الآن كل عشر سنوات، مرحلة امتد أمدها واشتدت حدتها كثيرا بسبب المحاصيل السيئة والتدخل الأخرق من جانب تشريع الاقطاعيين النهم.

كانت هذه هي النظرية الرسمية لكوبدن الذي كان، مع كل مهارته كمحرض، رجل أعمال رديئا واقتصاديا سطحيا. وقد آمن بها، بدون شك، بنفس إخلاص إيمان السيد نوبل بها حتى هذا اليوم. ولكن أكثرية العصبة كانت مؤلفة من رجال أعمال عمليين أكثر اهتماما بالأعمال وأكثر نجحا فيها على العموم من كوبدن. وكان موقفهم من هذه الأمور يختلف عن موقفه اختلافا تاما. وأمام الغرباء وفي الاجتماعات العامة، خصوصا أمام عمالهم، كانت النظرية الرسمية بطبيعة الحال تعتبر على العموم هي «جوهر القضية». ولكن رجال الأعمال، عندما يتعاطون الأعمال، لا يتحدثون عادة مع زبائنهم عما في أذهانهم، وإذا كان السيد نوبل ذا رأي يختلف عن ذلك فقد كان من الأفضل له أن يبتعد عن بورصة مانشستر. إن بعض اللاحاح على سؤال: ما الذي كان يقصد من الطريقة التي سترتفع بها الأجور كنتيجة لتجارة الحبوب الحرة، يكفي لإظهار أن المقصود هو ارتفاع الأجور المجسدة في السلع وأنه كان من الممكن تماما أن لا يرتفع المعدل النقدي للأجور، -ولكن ألم يكن ذلك في الجوهر ارتفاعا في الأجور؟ وعندما تواصل في اللاحاح يتضح عادة أن المعدل النقدي للأجور ربما يتعرض حتى للهبوط بينما تصبح الخيرات التي تقدم للعامل لقاء هذا المبلغ من المال المقتطع، أكثر مما كان يتمتع به من قبل. وإذا وجهت عددا أكثر بقليل من الأسئلة الختامية حول الطريقة التي يجب أن يتحقق بها التوسع الهائل في التجارة، فسرعان ما تسمع بأنهم يعتمدون أكثر ما يعتمدون على هذا الاحتمال الأخير: على تخفيض في المعدل النقدي للأجور مقترن بهبوط في أسعار الخبز، الخ. يشكل أكثر من تعويض عن هذا التخفيض. وزيادة على ذلك، كان

هناك كثيرون من الذين كانوا حتى لا يحاولون إخفاء رأيهم بأن الخبز الرخيص مطلوب لمجرد تخفيض المعدل النقدي للأجور، وبالتالي لتوجيه ضربة على اليافوخ للمنافسة الأجنبية. وبما أن ذلك هو في الواقع قصد وهدف معظم الصناعيين والتجار الذين يؤلفون الأكتورية الكبرى في العصبة فليس من الصعب كثيرا اكتشافه على أي شخص اعتاد التعامل مع رجال التجارة واعتاد بالتالي أن لا يأخذ كلمتهم دائما على انها كلمة مقدسة. هذا ما قلناه وما نكرهه. ونحن لم نقل أية كلمة عن المذهب الرسمي للعصبة، لقد كان هذا المذهب «ضلالا» من الناحية الاقتصادية؛ وأما عمليا فقد كان مجرد تستير لأهداف مغرضة، مع أن بعض القادة كرروه كثيرا حتى صدقوه هم أنفسهم في النهاية.

وما يبعث الدهشة على التسلية كثيرا ما اقتطفه السيد نوبل من كلمات كوبدن حول أن العمال «يفركون أيديهم بارتياح» انتظارا للحصول على الحبوب بسعر خمسة وعشرين شلنا للكوارتر الواحد (الكوارتر وزن يعادل 12.7 كيلوغراما- المترجم). إن الطبقة العاملة في ذلك الوقت لم تستهن بالخبز الرخيص ولكنها كانت مفعمة «بالارتياح» لإجراءات كوبدن وشركاهه بحيث جعلت من المستحيل على العصبة في شمال إنجلترا كله، لعدة سنوات خلت، أن تعقد اجتماعا عاما حقيقيا واحدا، لقد كان كاتب هذا المقال «مرتاحا» لحضوره عام 1843 المحاولة الأخيرة من قبل العصبة لعقد مثل هذا الاجتماع في بناية بلدية سالفورد ولرؤية كيف كاد الاجتماع يفشل لمجرد إجراء تعديل لمصلحة ميثاق الشعب (شارتر- المترجم). ومنذ ذلك الوقت كان النظام في جميع الاجتماعات التي تعقدها العصبة يقتضي «الدخول ببطاقة» لم تكن في منال الجميع على الاطلاق. ومنذ تلك اللحظة توقفت «عراقيل شارتر». وحققت الجماهير العاملة هدفها وهو إثبات أن العصبة لا تمثلها كما تدعي.

وفي الختام أود لو أقول بضع كلمات عن نظرية الأجور كما تفسرها العصبة. إن متوسط سعر بضاعة ما يعادل تكاليف انتاجها. وفعل العرض والطلب ينحصر إثره في إعادته إلى المستوى الذي يتراوح حوله. وإذا كان هذا صحيحا بالنسبة لجميع البضائع فإنه صحيح أيضا بالنسبة للبضاعة -العمل (أو بكلمة أدق بالنسبة لقوة العمل). فمتوسط الأجور يتحدد بسعر تلك البضائع التي تدخل في حقل الاستهلاك الاعتيادي والضروري للعامل. وبكلمة أخرى، إذا بقيت جميع الشروط الأخرى بدون تغيير، ارتفعت وهبطت الأجور مع ارتفاع وهبوط أسعار ضروريات الحياة. إن هذا قانون من قوانين الاقتصاد السياسي يعجز أمامه إلى الأبد بيرونييت-تومبسون وكوبدن وبراييت وإضرايهم جميعا. ولكن جميع الشروط الأخرى لا تبقى دائما بدون تغيير ولهذا يتعدل فعل هذا القانون في الواقع بفعل قوانين اقتصادية أخرى، فينطمس أحيانا إلى حد يصعب معه تتبعه. وقد كان هذا مبررا للاقتصاديين المبتدئين والمبتدئين، المتحدرين من عصبة مكافحة قوانين الحبوب، للزعم-أولاً، إن العمل ثم جميع البضائع الأخرى ليس لها أية قيمة حقيقية يمكن تحديدها، بل لها فقط سعر متقلب ينظمه العرض والطلب دون النظر لتكاليف الانتاج إلى هذا الحد أو ذاك، وإنه لأجل رفع الأسعار ومن ثم الأجور ليس هناك ما يمكن عمله سوى زيادة الطلب. وهكذا يتخلصون من الترابط المزعج بين معدل الأجور وسعر المواد الغذائية ويعلنون بجرأة، وفقا لمذهبهم المبتدئ المضحك، أن غلاء الخبز يعني أجورا منخفضة، وأن الخبز الرخيص يعني أجورا مرتفعة.

ولربما تساءل السيد نوبل قائلاً، أليست الأجور مرتفعة على العموم مع وجود الخبز الرخيص اليوم، أو حتى أكثر ارتفاعا مما كانت عليه أيام الخبز غالي الثمن الذي كانت تفرض عليه الضرائب قبل عام 1847؟ إن هذا يتطلب استقصاء طويلا للإجابة عنه. ولكن الشيء المؤكد هو أنه حيث ازدهر فرع من فروع الصناعة وتنظم العمال في نفس الوقت تنظيما قويا للدفاع عن مصالحهم فإن أجورهم لم تنخفض على العموم بل إنها ارتفعت أحيانا. وهذا يثبت فقط أن أجور العمال كانت، من قبل، منخفضة جدا. وحيث تدهور فرع من فروع الصناعة أو حيث لم يكن الشغيلة منظمين تنظيما قويا في نقابات فقد هبطت تلك الأجور باطراد وغالبا ما هبطت لمستوى المجاعة. اذهبوا إلى «ايست أند» في لندن وشاهدوا بأنفسكم!

ذي ليبور ستاندارد»، 9 تموز/يوليو 1881.

حزب العمال

غالبا ما كان أصدقاؤنا ومؤيدونا يحذروننا قائلين: «كونوا على بعد من السياسة الحزبية!». وقد كانوا على حق تماما طالما يتعلق الأمر بالسياسة الحزبية الانجليزية الراهنة. فإن لسان حال العمال، الحزبي بمعنى الكلمة الحديث، يجب أن لا يكون لا للويغولا للتوري، لا للمحافظين ولا لليبراليين ولا حتى للرايكياليين. إن المحافظين والليبراليين والرايكياليين لا يمثلون جميعا إلا مصالح الطبقات الحاكمة ومختلف ألوان الآراء السائدة في أوساط الاقطاعيين والرأسماليين وصغار التجار. وإذا تأتى لهم أن يكونوا ممثلين عن الطبقة العاملة فإنهم لا يمثلونها البتة في الحقيقة. إن للطبقة العاملة مصالحها الخاصة، مصالحها السياسية والاجتماعية. أما كيف دافعت عما تعتبره مصالحها الاجتماعية، فيظهر من تاريخ النقابات العمالية وتاريخ الحركة التي قامت من أجل يوم عمل أقصر. ولكنها تترك كليا تقريبا مصالحها السياسية في أيدي التوريوالويغ والرايكياليين، أي في أيدي أبناء الطبقة السائدة. إن الطبقة العاملة في انجلترا قد رضيت لنفسها، خلال حوالي ربع قرن، أن تكون ذبلا «للحزب الليبرالي العظيم».

إن موقفا سياسيا كهذا لا يليق بأفضل طبقة عاملة تنظيما في أوروبا. وفي البلدان الأخرى كان العمال على درجة أعلى بكثير من النشاط. فألمانيا أصبح لها، الأكثر من عشر سنوات خلت، حزب للعمال (الاشتراكيون-الديمقراطيون) يحتل عشرة مقاعد في البرلمان، وبعث نموه الهلع في قلب بيسمارك إلى حد أنه اتخذ تلك التدابير الاضهادية سيئة الصيت التي نتحدث عنها في مقال آخر*. ولكن، على الرغم من بيسمارك، يتقدم حزب العمال باطراد، وفي الأسبوع الماضي وحده ظفر بستة عشر مقعدا في مجلس مدينة مانهايم ومقعد واحد في برلمان ساكسونيا. وفي بلجيكا وهولندا وإيطاليا اقتفوا أثر ألمانيا. ففي كل من هذه البلدان يوجد حزب للعمال، مع أن المؤهلات المطلوبة من الناخبين هناك عالية جدا لدرجة أنها لا تترك لهذه الأحزاب مجالا في الوقت الحاضر لكي ترسل نوابا إلى المجالس التشريعية. وفي فرنسا بلغت عملية تنظيم حزب العمال الآن بالذات أوجها، وحصل على الأكثرية في عدة مجالس بلدية في الانتخابات الأخيرة وسيفوز بدون شك بعدة مقاعد في الانتخابات العامة لمجلس النواب في تشرين الأول/أكتوبر القادم. وحتى في أمريكا، حيث الانتقال من صفوف الطبقة العاملة إلى صفوف المزارعين أو التجار أو الرأسماليين ما يزال سهلا نسبيا، وجد العمال من الضروري تنظيم أنفسهم في حزب مستقل. وفي كل مكان يناضل العامل من أجل السلطة السياسية ومن أجل تمثيل طبقته مباشرة في المجالس التشريعية. في كل مكان -إلا في بريطانيا العظمى.

ومع هذا لم ينتشر أبدا في انجلترا أكثر مما هو الآن الشعور بأن الأحزاب القديمة مصيرها الفناء وبأن النداءات القديمة أصبحت لا تعني شيئا وبأن الشعارات القديمة أصبحت باطلة وبأن الادوية القديمة الشافية لكل داء لم تعد ذات مفعول. وبدأ مفكرو جميع الطبقات يرون أن خطأ جديدا يجب أن يوضع وأن هذا الخط يمكن أن يكون فقط باتجاه الديمقراطية. ولكن في انجلترا، حيث تشكل الطبقة العاملة الصناعية والزراعية الأكثرية العظمى من السكان، تعني الديمقراطية سيطرة الطبقة العاملة لا أكثر ولا أقل. فلتعد هذه الطبقة نفسها للمهمة التي تنتظرها، مهمة حكم هذه الامبراطورية الواسعة، ولتدرك هذه الطبقة المسؤوليات التي ستقع على كاهلها حتما. وأفضل طريقة لذلك هي أن تستخدم القوة التي في يدها فعلا -أي الأكثرية الحقيقية التي تمتلكها في كل مدينة كبيرة في المملكة، -وأن ترسل إلى البرلمان رجالا منها. وفي ظل النظام الانتخابي الحالي الذي يمنح مستأجري البيوت والشقق حق الاقتراع يمكن بسهولة إرسال يمنح مستأجري البيوت والشقق حق الاقتراع يمكن بسهولة إرسال أربعين أو خمسين عاملا إلى البرلمان حيث الحاجة ملحة فعلا لإدخال مثل هذا الدم الجديد كليا. وحتى بذلك العدد من العمال في البرلمان، سيكون من المستحيل تحويل قانون الأرض الايرلندي (13)، كمات هو الحال في الوقت الحاضر، إلى «بلف»، أي إلى قانون للتعويض على الاقطاعيين الايرلنديين؛ وسيصبح من المستحيل مقاومة طلب إعادة توزيع المقاعد في البرلمان وجعل الرشوة جريمة يعاقب عليها فعلا وتحميل خزانة الدولة نفقات الانتخابات، كما هو الحال في كل مكان عدا انجلترا، الخ.

وزيادة على ذلك، من المستحيل وجود حزب ديمقراطي حقا في انجلترا ما لم يكن حزبا للعمال. وباستطاعة الرجال المتنورين من الطبقات الأخرى (والذين ليسوا كثيرين جدا كما يحاول البعض إيهامنا) الانضمام إلى هذا الحزب وحتى تمثيله في البرلمان بعد أن يقدموا البرهان على إخلاصهم. هذا هو الحال في كل مكان. ففي ألمانيا مثلا ليس ممثلو العمال في كل حالة عمالا بالفعل. ولكن لا يمكن لأي حزب ديمقراطي في انجلترا، وفي كل مكان آخر، أن يحقق النجاح بصورة فعّالة ما لم يكن له طابع الطبقة العاملة الواضح. تخلوا عن ذلك فلن يبقى لديكم إلا طوائف وصور مزيفة!

حتى أن هذا يعتبر أصحّ في انجلترا أكثر مما في الخارج. وكان هناك مع الأسف ما يكفي من الخداع الراديكالي بعد انهيار أول حزب للعمال في العالم - حزب الشارتيين. نعم، ولكن الشارتيين منوا بانهيار ولم يحصلوا على شيء. وهل حصلوا على أي شيء فعلا؟ فمن بين الست نقاط في ميثاق الشعب هناك اثنتان: الاقتراع السري وإلغاء نصاب الملكية - هما الآن قانون مطبق في البلاد. والثالثة وهي حق الاقتراع العام - نفذت بصورة تقريبية على الأقل بشكل منح مستأجري البيوت والشقق حق الاقتراع؛ والرابعة وهي الدوائر الانتخابية المتساوية - ترد بوضوح بين الاصلاحات التي وعدت بها الحكومة الحالية. وهكذا، أسفر انهيار حركة الشارتيين عن تحقيق أكثر من نصف برنامج الشارتيين. فإذا كان مجرد تذكر منظمة سياسية سابقة للطبقة العاملة يمكن أن يؤدي إلى هذه الاصلاحات السياسية، فضلا عن ذلك، إلى سلسلة من الاصلاحات الاجتماعية، فما الذي يفعله وجود حزب سياسي للعمال فعلا يدعمه أربعون أو خمسون ممثلا في البرلمان؟ إننا نعيش في عالم على كل شخص فيه أن يهتم هو نفسه بنفسه. ومع هذا تسمح الطبقة العاملة الانجليزية لطبقات الاقطاعيين والرأسماليين وصغار التجار مع أذناهم من المحامين والكتاب الصحفيين، الخ. برعاية مصالح الطبقة العاملة. فلا عجب أن تتحقق الاصلاحات التي هي في مصلحة العمال بمثل هذا البطء وعلى شكل هذه القطرات الشحيحة. ليس على عمال انجلترا إلا أن يعقدوا العزم حتى يصبخوا السادة لتنفيذ كل إصلاح اجتماعي وسياسي يتطلبه وضعهم. فلماذا إذن لا يبذلون هذا الجهد؟

«ذي ليبور ستاندارد» 22 تموز/يوليو 1881.

*راجع هذه المجموعة، ص 42-45. الناشر.

بيسمارك وحزب العمال الألماني

لقد كانت الصحافة الانجليزية البرجوازية مؤخرًا صامته صمتًا مطبقًا عن الفظائع التي يرتكبها بيسمارك (14) وخدمه ضد أعضاء حزب العمال الاشتراكي-الديمقراطي في ألمانيا والاستثناء الوحيد، على حد ما، كان صحيفة «Daily News» («دايلي نيوز»). وفي السابق، عندما كانت حكومات مستبدة في الخارج تنهك في هذه الأعمال البشعة ضد رعاياها كان الصراخ يعلو فعلا في الصحف اليومية والأسبوعية الانجليزية. ولكن الحزب المضطهد هنا هو حزب العمال الذي يعتز بهذا الاسم، وها أن الصحافة الممثلة «للمجتمع»، «لعلية القوم» تطمس الحقائق، بل ويظهر أنها، بعنادها في صمتها، موافقة على هذه الأعمال. فما شأن العمال بالسياسية بالفعل. فليتركوا ذلك «لذوي المقامات الرفيعة»! وثمة سبب آخر لصمت الصحافة الانجليزية هو أنه من الصعب جدا مهاجمة قوانين بيسمارك الاستثنائية والطريقة التي ينفذها بها، والدفاع في آن واحد عن اجراءات السيد فورستر الاستثنائية في إيرلندا (15). إن هذه نقطة حساسة جدا ومن الأفضل أن لا تمس. ويصعب أن يتوقع المرء من الصحافة البرجوازية أن تشير هي نفسها إلى الانحطاط الكبير لمكانة انجلترا المعنوية في أوروبا وأمريكا نتيجة لتصرفات الحكومة الحالية في إيرلندا.

في كل انتخابات عامة كان حزب العمال الألماني يحصل بسرعة على أعداد متزايدة من الأصوات. ففي الانتخابات العامة قبل الأخيرة حصل على 500000، وفي الأخيرة حصل مرشحوه على أكثر من 600000 صوت. وانتخب برلين اثنين من مرشحيه، وانتخب البرفالد-بارمن واحدا، كما انتخب كل من برسلو ودرسدن واحدا. وتحقق النصر في عشرة مقاعد رغم ائتلاف الحكومة مع جميع أحزاب الليبراليين والمحافظين والكاثوليك، ورغم الصخب الذي خلقتة محاولتنا الاعتداء على حياة الامبراطور، المحاولتان اللتان اتفقت جميع الأحزاب الأخرى على إلقاء مسؤوليتهما على حزب العمال. ومن ثم نجح بيسمارك في إصدار قانون وضع الاشتراكية-الديمقراطية خارج القانون. وعطلت صحف العمال التي يبلغ عددها أكثر من خمسين، كما حلت جمعياتهم ونواديهم، وصودرت أموالهم، وأصبح البوليس يفرق اجتماعاتهم؛ وللترويج كل ذلك، صدر قانون يبيح «إعلان الأحكام العرفية» في مدن ومقاطعات كاملة كما هو الحال تماما في إيرلندا. ولكن حتى ما لم تقدم عليه القوانين الاستثنائية (16) الانجليزية في إيرلندا أقدم عليه بيسمارك في ألمانيا. ففي كل دائرة «أعلنت فيها الأحكام العرفية» أصبح للشرطة الحق في أن تطرد أي شخص تجد «أساسا للاشتباه» بأن له ضلعا في الدعاية الاشتراكية. وقد أعلنت الأحكام العرفية في برلين في الحال بطبيعة الأمر وطرده المئات (ومع عائلاتهم يعدون بالآلاف) وذلك لأن البوليس البروسي يطرد دائما أرباب العائلات مع عائلاتهم ويترك عادة الشباب غير المتزوجين، إذ أن الطرد بالنسبة إليهم لا يعتبر عقوبة كبيرة، أما بالنسبة لأرباب العائلات فيعني، في معظم الحالات، عهدا طويلا من البؤس إن لم يكن يعني الخراب المطلق. ثم انتخب هامبورغ أحد العمال نائبا في البرلمان فأعلنت فيها الأحكام العرفية فورا. وكانت الدفعة الأولى من المطرودين من هامبورغ حوالي مئة، ومع عائلاتهم أكثر من ثلاثمئة آخرين. ووجد حزب العمال، خلال يومين، الأموال لتغطية نفقات السفر والحاجات الملحة الأخرى. ثم أعلنت الأحكام العرفية في ليبزيغ أيضا لا بحجة سوى أن الحكومة لا تستطيع، بدون هذا، تحطيم منظمة الحزب فيها. وبلغ عدد المطرودين في أول يوم بالذات ثلاثة وثلاثين معظمهم متزوجون طردوا مع عائلاتهم. وعلى رأس القائمة كان ثلاثة من أعضاء البرلمان الألماني. ربما أراد السيد ديولون أن يرسل إليهم رسالة تهنئة على اعتبار أنهم ليسوا بعد تماما، على كل حال، في وضع العسرة الذي وجد هو نفسه فيه.

ولكن هذا ليس كل شيء. فحالما يصبح حزب العمال خارج القانون بالشكل المطلوب ومحروما من جميع الحقوق السياسية التي يفترض أن تتمتع بها بقية الألمان، فإن البوليس يستطيع أن يفعل بأعضاء الحزب ما يريد. وبحجة البحث عن مطبوعات مخبأة تتعرض زوجاتهم وبناتهم إلى أشع معاملة وأقساها. ويُعتقلون هم انفسهم إذا أراد البوليس، ويتأجل النظر في قضاياهم من أسبوع إلى آخر ولا يطلق سراحهم إلا بعد قضاء بضعة أشهر في السجن. وهناك جرائم

جديدة، غير معروفة في القانون الجزائري، اخترعها البوليس، كما تجاوز تأويل هذا القانون كل حدود المعقول. وغالبا ما يجد البوليس قضاة ومأموري قضاء فاسدين أو على درجة كافية من التعصب يساعدون البوليس ويتواطؤون معه؛ وهذا هو ثمن الترفيع في الوظيفة! إن الأرقام المذهلة التالية تظهر ما يؤول إليه كل ذلك. ففي السنة الممتدة ما بين تشرين الأول/أكتوبر عام 1879 وتشرين الأول/أكتوبر عام 1880 اعتقل في بروسيا وحدها بتهمة الخيانة العظمى أو الجناية الكبرى أو إهانة الامبراطور، الخ. ما لا يقل عن ألف ومئة وثمانية أشخاص، وبسبب مقالات التشهير السياسي أو إهانة بيسمارك أو التهجمات على الحكومة الخ. ما لا يقل عن عشرة آلاف وأربعة وتسعين شخصا. أحد عشر ألفا ومئتان واثنان من المعتقلين السياسيين! إن هذا يفوق حتى مآثر السيد فورستر في ايرلندا.

وما الذي حصل عليه بيسمارك من كل تدابير القسر هذه؟ لقد جنى تماما ما جناه السيد فورستر في ايرلندا. إن الحزب الاشتراكي-الديمقراطي في حالة ازدهار وتنظيم راسخ كحالة ازدهار وتنظيم عصبة الأرض الايرلندية (17). ومنذ بضعة أيام كانت هناك انتخابات لمجلس مدينة مانهايم. وشرح حزب الطبقة العاملة ستة عشر مرشحا وأوصلهم جميعا إلى المجلس بأكثرية ثلاثة إلى واحد تقريبا. ثم إن ببيل، عضو البرلمان الألماني عن درسدن، رشح نفسه لتمثيل منظمة لبيزيغفي برلمان ساكسونيا. وببيل نفسه عامل (خراط) ومن أفضل الخطباء في ألمانيا أن لم يكن أفضلهم. ولعرقلة انتخابه طردت الحكومة جميع أعضاء لجنته الانتخابية. ولكن ماذا كانت النتيجة؟ لقد انتصر ببيل بأكثرية كبيرة حتى مع هذه التقييدات الانتخابية. وهكذا لم يكسب بيسمارك من تدابيره الاستثنائية شيئا، بل على العكس؛ فقد أثارت غضب الشعب. إن أولئك الذين سدت أمامهم جميع السبل القانونية للدفاع عن مصالحهم، سيتحولون في فجر يوم جميل إلى السبل غير القانونية ولن يستطيع أحد لومهم على ذلك. وما أكثر ما أعلن السيد غلاستون والسيد فورستر هذا المبدأ! ولكن كيف يعملان الآن في ايرلندا؟

«ذي لبيور ستاندارد» 23 تموز/يوليو 1881.

القطن والحديد

القطن والحديد هما أهم مادتين من المواد الخام في عصرنا. والأمة التي تحتل مكان الطليعة في إنتاج البضائع القطنية والحديدية تكون على رأس قائمة الأمم الصناعية عموماً. وبما أن هذا هو حال انجلترا، وما دام هذا الحال قائماً، فستبقى انجلترا الأمة الصناعية الأولى في العالم.

وعلى هذا، من المتوقع ان يكون العمال المشتغلون في صناعتي القطن والحديد في حالة يسر جيدة في انجلترا، وأن يزدهر انتاج هذين النوعين من السلع دوماً طالما أن انجلترا تسود في السوق، وأنه، في هذين الفرعين الصناعيين على الأقل، يجب أن يتحقق عصر الوفرة الألفي السعيد الذي وعدوا به زمن التحريض على ممارسة التجارة الحرة. ولكن وآسفاً! إننا نعلم جميعاً أن الحال بعيد عن هذا وأنه في هذا الميدان الصناعي، كما في الصناعات الأخرى، إذا كان وضع العمال لم يزد سوءاً، وحتى في بعض الحالات أصبح أفضل، فإن ذلك بفضل جهود العمال أنفسهم، بفضل التنظيم القوي والنضال الاضرابي الشديد. ونحن نعلم أنه بعد سنوات قليلة من الازدهار، حوالي عام 1874 وبعده، كان هناك انهيار تام في صناعتي القطن والحديد، فأغلقت المصانع وخدمت أفران الصهر؛ وحيث استمر الانتاج كان يوم العمل، كالعادة، غير كامل. وقد عرفت من قبل مراحل انهيار كهذه وهي تتكرر بمعدل مرة كل عشرة أعوام وتدوم مدة معينة وتنتهي بحلول مرحلة جديدة من الازدهار وهكذا دواليك.

ولكن ما يميز مرحلة الركود الحالية، وخاصة في صناعتي القطن والحديد، هو أن مدة الركود تتجاوز هذه المرة المدة المعتادة ببضع سنوات. وقد جرت عدة محاولات لإثارة الانتعاش، عدة انطلاقات في النشاط الصناعي التجاري، ولكنها ذهبت عبثاً. فإذا كان عصر الانهيار الحقيقي قد تم تجاوزه، فإن الصناعة ما تزال في حالة ركود والأسواق ما تزال غير قادرة عن امتصاص الانتاج كله.

وسبب ذلك هو أنه بموجب نظامنا الرهن لاستخدام الآلات نفسها، يمكن أن يزداد الانتاج بسرعة لا تصدق. ولن تكون هناك، إذا رغب الصناعيون في ذلك، أثناء فترة واحدة فقط من الازدهار، صعوبة في زيادة إنتاج التجهيزات لغزل وحياسة وتبييض وصباغة القطن بحيث يتمكنون من إنتاج مزيد من البضائع بنسبة خمسين بالمائة، ومن مضاعفة مجمل انتاج الحديد الصب والمصنوعات الحديدية من كل نوع. إن الزيادة الحقيقية لم تصل إلى هذا الحد. ولكنها مع هذا كانت بعيدة عن كل مقارنة بما كانت عليه في فترات التوسع السابقة، والنتيجة هي فيض انتاج مزمن وركود مزمن في الصناعة. ويستطيع السادة أن ينتظروا، على كل حال، لفترة كبيرة من الزمن، أما الشغيلة فعليهم أن يقاسوا لأن ذلك يعني بالنسبة لهم بؤساً مزمناً، وصرّة لدار تشغيل الفقراء لا تفارق مخيلاتهم.

هذه هي إذن نتيجة النظام المجيد للمنافسة غير المحدودة، وهذا هو تحقيق العصر الألفي السعيد الذي وعد به الكوبدنيونوالبراييتيون وشركائهم! وهذا ما لا بد أن يمر به العمال، إذا تركوا، كما جرى في الخمسة والعشرين عاماً الماضية، إدارة السياسة الاقتصادية في الامبراطورية «لزعمائهم الطبيعيين»، «لقادة الصناعة» المدعويين، حسب رأي توماس كارلايل، لقيادة الجيش الصناعي في البلاد. قادة صناعة فعلاً! إن جنرالات لويس نابليون عام 1870 كانوا عباقرة بالنسبة إليهم. وكل واحد من قادة الصناعة الكاذبين هؤلاء يناضل ضد كل من الآخرين ويعمل كليا لمصلحته الخاصة ويوسع مصنعه بغض النظر عما يفعله جيرانه ثم يجدون جميعاً في النهاية، ولدهشتهم الكبرى، إن النتيجة كانت فيضاً في الانتاج. وهم لا يستطيعون الاتحاد لضبط الانتاج بل يستطيعون الاتحاد لغرض واحد فقط هو تخفيض أجور عمالهم. وهكذا، بتوسيع قوة البلد المنتجة بصورة طائشة وبعيدا عن حدود قدرة الأسواق على امتصاص الانتاج، يسلبون عمالهم سهولة العيش النسبية التي تمنحهم إياها فترة من الازدهار المعتدل والتي يستحقها العمال بعد فترة الانهيار المديدة من أجل رفع مداخيلهم للمستوى الوسط. أفلم يعد مفهوماً أن الصناعيين كطبقة لم يعودوا قادرين على توجيه مصالح البلد الاقتصادية الكبرى، بل وحتى عملية الانتاج نفسها؟ أليس سخفاً، مع أنه حقيقة واقعة، أن يكون ألد عدو لعمال

انجلترا هو الانتاجية المتزايدة ابدأ لعملهم أنفسهم؟

ولكن هناك حقيقة أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار. فليس الصناعيون الانجليز وحدهم هو الذين يزيدون قواهم المنتجة. ففي بلدان أخرى يحدث نفس الشيء. إن الاحصاءات لا تسمح لنا بأن تقارن، على انفراد، صناعتي القطن والحديد في مختلف البلدان الطليعية. ولكن إذا أخذنا مجموع صناعات النسيج واستخراج المعادن والتعدين نستطيع وضع جدول نسبي استنادا إلى المعلومات التي قدمها رئيس مكتب الاحصاء البروسي الدكتور انجل في كتابه «DasZeital-ter des Dampfs» («عصر البخار»، برلين، 1881). وطبقا لحساباته، يستخدم، في الفروع الصناعية المشار إليها في البلدان الآتية، من الآلات البخارية ما مجمل قوته بالأحصنة (قوة حصان واحدة تعادل قوة ترفع 75 كيلوغراما إلى ارتفاع متر في ثانية واحدة) ما يلي:

صناعة النسيج	صناعات استخراج المعادن والتعدين	
515800	1077000 حصان	انجلترا سنة 1871
128125	456436 حصان	ألمانيا سنة 1875
حوالي 100000	185000 حصان	فرنسا
93000	370000 حصان	الولايات المتحدة

وهكذا نرى أن مجمل القوة البخارية التي تستخدمها الأمم الثلاث المنافسة الرئيسية لإنجلترا تعادل ثلاثة أخماس القوة البخارية في انجلترا في صناعة النسيج وتعادلها تقريبا في صناعتي استخراج المعادن والتعدين. وحيث أن النمو الصناعي في هذه البلدان يتقدم بمعدل أسرع بكثير من معدل تقدمه في انجلترا فليس هناك شك تقريبا في أن مجموع انتاج تلك البلدان سيتخطى في القريب العاجل انتاج هذا البلد.

انظروا أيضا إلى هذا الجدول الذي يبين القوة البخارية، مقدرة بالأحصنة، التي تستخدم في الانتاج ما عدا القاطرات ومحركات السفن:

القوة بالأحصنة	
2000000	بريطانيا العظمى.....حوالي
1987000	الولايات المتحدة.....حوالي
1321000	ألمانيا.....حوالي
492000	فرنسا.....حوالي

إن هذا الجدول يظهر بوضوح أكبر، قلة ما تبقى من احتكار انجلترا للإنتاج الصناعي وضالة النجاح الذي حققته التجارة الحرة لضمان تفوق انجلترا الصناعي. ويجب أن لا يقال أن نجاح الصناعة الأجنبية هذا مصطنع وأنه نتيجة للحماية. فكل التوسع الهائل الذي حققه الانتاج الألماني جرى في ظل أكثر نظم التجارة الحرة ليبرالية. وإذا كانت أمريكا، بسبب

نظام سخيض لضرائب الانتاج الداخليه أكثر من أي شيء آخر، مجبره على اللجوء إلى حمايه ظاهريه أكثر مما هي واقعيه، فإن إلغاء ضرائب الانتاج هذه سيكون كافيا لدخولها في المنافسه في السوق المفتوحه.

هذا هو إذن الوضع الذي أوجدته في البلاد خمس وعشرون سنة من السيطرة المطلقة تقريبا لمذهب مدرسة مانشستر. إننا نعتقد أن هذه النتائج من شأنها أن تدعو إلى إنزال سادة مانشستر وبرمنغام فورا عن عروشهم لكي يتوفر للطبقة العامله أن تقوم بدورها في الخمسة والعشرين عاما القادمه. إن الطبقة العامله لن نستطيع، بالتأكيد، أن تدير الأمور أسوأ منهم.

«ذي ليبور ستاندارد»، 30 تموز/يوليو 1881.

الطبقات الاجتماعية، الضرورية والزائدة

هناك سؤال غالبا ما تردد على الألسن وهو - إلى أية درجة تعتبر مختلف طبقات المجتمع مفيدة أو حتى ضرورية؟ والجواب كان بطبيعة الحال يختلف باختلاف كل عصر من عصور التاريخ. فقد كان زمن كانت فيه الأرستقراطية العقارية، بدون شك، عنصرا ضروريا لا يمكن تجنبه في المجتمع. ولكن ذلك كان منذ زمن بعيد جدا جدا. ثم جاء زمن ظهرت فيه الطبقة الوسطى الرأسمالية، طبقة البرجوازية كما يدعوها الفرنسيون، بنفس الضرورة التي لا يمكن تجنبها، وناضلت ضد الأرستقراطية العقارية وحطمت سلطتها السياسية وأصبحت بدورها سائدة اقتصاديا وسياسيا. ولكن منذ أن ظهرت الطبقات لم يحل وقت أبدا استغنى فيه المجتمع عن طبقة عمال. وقد تغير اسم هذه الطبقة ومكانتها الاجتماعية. فحل القن محل الرقيق، ثم ذهب بدوره ليحل محله العامل الحر، الحر من التبعية الاقطاعية ولكن الحر أيضا من أي ملكية ما عدا قوة عمله. ولكن من الواضح أنه مهما كانت التغيرات التي تطرأ على فئات المجتمع العليا غير المنتجة، فإن المجتمع لا يستطيع البقاء بدون طبقة من المنتجين. فهذه الطبقة إذن ضرورية في جميع الظروف، مع أنه يجب أن يحل وقت، لن تبقى فيه طبقة بل تشمل المجتمع كله.

إذن، ما هي الضرورة في الوقت الراهن لوجود كل من هذه الطبقات الثلاث؟

إن الأرستقراطية العقارية، على أقل تقدير، ليست ذات نفع اقتصادي في انجلترا، بينما أصبحت في ايرلندا واسكتلندا مجلبة حقيقة للضرر بنزعتها لإخلاء البلاد من السكان. إن إجبار الناس على الهجرة إلى ما وراء المحيط أو تعريضهم للمجاعة والاستعاضة عنهم بقطعان الأغنام والطرائد هو كل ما يستطيع الاقطاعيون في ايرلندا واسكتلندا ادعاءه من مزايا. دعوا المنافسة الأمريكية في مجال المنتوجات النباتية والحيوانية تتطور أكثر قليلا فسيجعل الأرستقراطيون العقاريون الانجليز نفس الشيء، وعلى الأقل أولئك الذين يستطيعون ذلك، لكونهم يمتلكون عقارات كبيرة في المدن يعتمدون عليها. أما بالنسبة للبقية فستحرقنا منهم بسرعة المنافسة الأمريكية في مجال المواد الغذائية. فيا له من خلاص طيب! إن نشاطهم السياسي في مجلس اللوردات والنواب على السواء هو حقا ضرر وطني.

ولكن ما هو حال الطبقة الرأسمالية، طبقة المنتورين والليبراليين التي أقامت الامبراطورية البريطانية الاستعمارية والتي أقرت الحرية البريطانية؟ الطبقة التي أجرت إصلاحات البرلمان عام 1831 (18) وألغت قوانين الحبوب وخفضت الرسوم الواحد بعد الآخر؟ الطبقة التي خلقت وما تزال تدير المصانع الضخمة والأسطول التجاري الهائل وشبكة السكك الحديدية المتوسعة أبدا في انجلترا؟ إن تلك الطبقة، على ما يبدو، يجب أن تكون على الأقل ضرورية وجود الطبقة العاملة التي توجهها الطبقة الرأسمالية وتقودها من نجاح إلى آخر.

إن الوظيفة الاقتصادية للطبقة الرأسمالية كانت فعلا ايجاد النظام الحديث للمصانع البخارية والمواصلات البخارية وسحق كل عائق اقتصادي أو سياسي يعرقل أو يؤخر تطور هذا النظام. وليس هناك شك في أن الطبقة الرأسمالية، ما دامت تؤدي هذه المهمة، كانت، في ظل تلك الظروف، طبقة ضرورية. ولكن هل ما يزال الأمر كذلك حتى الآن؟ وهل هي مستمرة في تحقيق وظيفتها الهامة كمدير وموسع للإنتاج الاجتماعي لمصلحة المجتمع بأسره؟ دعونا ننظر في ذلك.

فإذا بدأنا بوسائل المواصلات وجدنا التلغراف في يد الحكومة. والسكك الحديدية وجزء كبير من البواخر البحرية لا يملكها أفراد رأسماليون يديرون أعمالهم بأنفسهم بل تملكها شركات ذات رأسمال مساهم يدير أعمالها أشخاص مأجورون، خدم وضعهم، من حيث جوهر الأمر، هو نفس وضع العمال المميزين ذوي أفضل الأجور. أما بالنسبة للمدراء وأصحاب الأسهم فإنهم جميعا يعرفون أنه كلما كان تدخل المدراء في الإدارة وتدخل أصحاب الأسهم في المراقبة أقل، كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة. إن مراقبة متهاونة، غير مكثرة في غالبية الأحوال هي، بالفعل، الوظيفة الوحيدة التي تركت لأصحاب العمل. وهكذا نرى الرأسماليين أصحاب هذه المؤسسات الضخمة ليس لهم أي عمل في الواقع سوى تسلم حصصهم

نصف السنوية من الأرباح. لقد انتقلت وظيفة الرأسمالي الاجتماعية هنا إلى خدم مدفوعي الأجر. أما الرأسمالي نفسه فيستمر في اكتناز أجور هذه الوظائف، بشكل حصه من الأرباح، مع أنه لم يعد يؤديها.

ولكن هناك وظيفة أخرى تركت للرأسمالي الذي أجبره نطاق المؤسسات الضخمة، التي يدور الكلام حولها، على «التقاعد» عن إدارتها، وهذه الوظيفة هي المضاربة المالية بأسهمه في البورصة. وانطلاقاً من الحاجة إلى عمل شيء أفضل، يقامر هؤلاء الرأسماليون «المتقاعدون»، أو في الحقيقة الرأسماليون الذين ازيحوا، ويقامرون على أوسع نطاق يريدون في هيكلة المال هذا. إنهم يذهبون إلى هناك لغرض مقصود وهو اكتناز الأموال التي يتظاهرون بأنهم يكسبونها، مع أنهم يقولون أن بداية كل ملكية هو العمل والتوفير - ربما البداية ولكن ليس النهاية بالتأكيد. فأى نفاق يتجلى في إغلاق بيوت القمار الصغيرة بالقوة في الوقت الذي لا يستطيع مجتمعنا الرأسمالي التخلي عن بيت قمار هائل تفقد وتكسب فيه الملايين بعد الملايين بوصفه مركزاً حقيقياً لهذا المجتمع! هنا يغدو، فعلاً، وجود الرأسمالي «المتقاعد» صاحب الأسهم، ليس غير ضروري فحسب، بل أيضاً مجلية للضرر تماماً.

إن ما هو صحيح بالنسبة للسكك الحديدية والبواخر يصبح كل يوم صحيحاً أكثر فأكثر بالنسبة لجميع المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى. لقد أصبح تأسيس الشركات المساهمة، أي تحويل المؤسسات الخاصة الضخمة إلى شركات محدودة، شعار اليوم في السنوات العشر الماضية وأكثر. فمن مستودعات بضائع مانشستر الكبرى في جزء «السياتي» من لندن إلى مصانع الحديد ومناجم الفحم في ويلز والشمال، إلى مصانع لانكشير - كل شيء تحول أو يتحول إلى شركات مساهمة. ففي «أولدهام» كلها، من النادر أن تجد مصنعا للقطن ما يزال في أيد خاصة، وحتى التجار بالمفروق يستعاض عنهم أكثر فأكثر بـ«المخازن التعاونية» التي تعتبر أكثريتها العظمى تعاونية بالاسم فقط - ولكننا سنتحدث عن ذلك في وقت آخر. وهكذا نرى أنه من جراء تطور نظام الانتاج الرأسمالي ذاته، يزاح الرأسمالي بالقدر الذي يزاح به عامل المغزل اليدوي، ولكن مع الفارق بأن عامل المغزل اليدوي مصيره الموت البطيء جوعاً، بينما الرأسمالي المزاح مصيره الموت البطيء من التخمة. إنهما عموماً متشابهان في أن كليهما لا يعرف ما يفعله بنفسه.

إذن هذه النتيجة: التطور الاقتصادي لمجتمعنا الراهن يتجه أكثر فأكثر نحو تركيز الانتاج وتجميعه في مؤسسات ضخمة لا تعود بالإمكان إدارتها من قبل رأسماليين أفراد. وتتحول جميع الترهات عن «عين رب العمل الذي لا تفوته شاردة أو واردة» والعجائب التي تأتي بها، إلى كلام فارغ حاملاً تصل مؤسسة ما إلى حجم معين. تصورا «عين رب العمل» في السكة الحديدية في لندن والشمال الغربي! ولكن ما لا يستطيع رب العمل أن يفعله **يستطيعه** العمال، الخدم مدفوعو الأجر في الشركة، ويفعلونه بنجاح.

وهكذا لم يعد الرأسمالي يستطيع الادعاء بأن أرباحه هي «أجور الإدارة» طالما هو لا يدير شيئاً. فلنتذكر هذا عندما يطبل المدافعون عن الرأسمال لهذه الجملة الفارغة ويقرعون آذاننا بها.

ولكننا حاولنا أن نظهر، في مقالنا في الأسبوع الماضي*، أن الطبقة الرأسمالية أصبحت أيضاً غير قادرة على إدارة نظام القوى المنتجة الهائل في بلادنا وأنها، من جهة، وسعت الانتاج بحيث تغرق جميع الأسواق بصورة دورية، وأنها، من جهة أخرى، أصبحت أقل فأقل قدرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية. وهكذا لا نجد وحسب أننا نستطيع أن نقوم بالإدارة بصورة جيدة جدا بمعزل عن تدخل الطبقة الرأسمالية في الصناعات الكبرى في البلاد بل نجد أيضاً أن تدخل هذه الطبقة يصبح أكثر فأكثر مجلبة للضرر.

إننا نقول لهم مرة أخرى: «قفوا بعيداً! ودعوا الطبقة العاملة تحل محلكم!»

«ذي ليبور ستاندارد» 6 آب/أغسطس 1881.

ملاحظات

1- هذا هو المقال الأول في سلسلة المقالات التي أعدها انجلس لصحيفة «The Labour Standard» («ذي ليبور ستاندارد») التي كتب فيها في أيار/مايو-آب/أغسطس عام 1881. نشرت المقالات بدون توقيع وكانت تصدر بانتظام كل أسبوع تقريبا، كافتتاحيات. فيما بعد اضطر انجلس إلى الكف عن عمله في الصحيفة نظرا لاتجاهها الانتهازي العام. «The Labour Standard» («راية العمل»)، جريدة انجليزية أسبوعية، لسان حال النقابات العمالية، صدرت في لندن من 1881 إلى 1885 تحت إشراف ج. شيبتون. - ص 3.

2- المقصود هنا إلغاء البرلمان عام 1824 للقوانين ضد الجمعيات، هذه القوانين التي حظرت إنشاء ونشاط المنظمات العمالية أيًا كانت. إلا أن قانون النقابات أو قانون الاتحادات العمالية، الذي أقر عام 1825، قيد إلى أقصى حد نشاط النقابات العمالية. - ص 3.

3- الحركة الشارتية، أول حركة ثورية جماهيرية في التاريخ للطبقة العاملة، جرت في إنجلترا في العقد الرابع والخامس من القرن التاسع عشر. أصدر المشتركون في الحركة ميثاقا (Charter، شارتر) ومن هذه الكلمة اشتق اسم: الشارتيون. وخلال عدد من السنين عقدت في البلاد من أقصاها إلى أقصاها اجتماعات حاشدة وتظاهرات اشترك فيها ملايين العمال والحرفيين.

أما السبب الرئيسي لإخفاقات الحركة الشارتية فيعود إلى انعدام برنامج واضح وانعدام قيادة ثورية بروليتارية مستقيمة. ص 3.

4- محكمة العدل هي من المحاكم العليا في إنجلترا، أصبحت بعد إصلاح القضاء عام 1873 فرعا من فروع «المحكمة العليا». - ص 7.

5- المقصود هنا تبرم الاقطاعيين الذين لهم أراض في إيرلندا من محاولات حكومة غلاستون الرامية إلى الحد بشكل ما من تعسفهم حيال المستأجرين وبالتالي إلى صرف الفلاحين الإيرلنديين عن النضال الثوري الجاري في إيرلندا. وقد نص قانون الأرض عام 1881 على تقييد حق الاقطاعي في طرد المستأجر من قطعة أرضه إذا دفع المستأجر كراء الأرض في الوقت المناسب. أما قدر هذا الكراء فقد كان مقررا أن يبقى ثابتا لخمسة عشر عاما. ورغم أن قانون 1881 منح الاقطاعيين فرصة لبيع الأراضي بصورة مربحة للدولة بينما بقي قدر الكراء المعين الثابت عاليا جدا، عارض الملاكون العقاريون الانجليز تنفيذ القانون سعيا منهم إلى الاحتفاظ بسيطرتهم غير المحدود في إيرلندا. - ص 13.

6- ميثاق الشعب المتضمن لمطالب الشارتيين صدر في 8 أيار/مايو 1838 كمشروع قانون معد لتقديمه للبرلمان. تضمن الميثاق ست نقاط: حق الاقتراع العام (للرجال الذين بلغوا الواحدة والعشرين من عمرهم)، الانتخابات البرلمانية السنوية، الاقتراع السري، المساواة بين الدوائر الانتخابية، إلغاء مؤهلات الملكية للمرشحين للنيابة البرلمانية، مكافأة النواب. رفض البرلمان، في أعوام 1839 و1842 و1849، عرائض الشارتيين التي طلبوا فيها الموافقة على ميثاق الشعب. ص 15.

7- الويغ والتوري حزبان سياسيان في انجلترا نشأ في العقدين الثامن والتاسع من القرن السابع عشر. كان حزب الويغ يعبر عن مصالح الأوساط المالية والبرجوازية التجارية وكذلك عن مصالح الأرستقراطية المتبرجة. وأرسى الويغ بداية الحزب الليبرالي. أما حزب التوري فكان يمثل كبار الملاكين العقاريين وقمة اكليروس الكنيسة الانكليزية، وكان يدافع عن تقاليد الماضي الاقطاعي، ويكافح ضد المطالب الليبرالية والتقدمية. أرسى التوري فيما بعد بداية حزب المحافظين. كان حزبا الويغوالتوري يتناوبان الحكم. ص 15.

8- المقصود هنا الاصلاح الانتخابي في انجلترا عام 1867، الذي أجراه المحافظون تحت ضغط الجماهير الشعبية. ونتيجة لإصلاح 1867، ازداد عدد الناخبين في انجلترا بأكثر من 100%، كما حصل قسم معين من العمال الأكفاء على حق الانتخاب -ص 15.

9- مدرسة مانشستر، اتجه في الفكر الاقتصادي كان يعبر عن مصالح البرجوازية الصناعية. وقد دافع اتباع هذا الاتجاه، الفريتريدرون (أنصار التجارة الحرة)، عن حرية التجارة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وكان مركز دعاية الفريتردين مدينة مانشستر حيث تزعم هذه الحركة صناعا النسيج كوبدن وبرايث. وكان الفريتريدرون في العقدين الخامس والسادس عبارة عن كتلة سياسية خاصة انضمت فيما بعد إلى الحزب الليبرالي الانجليزي. -ص 19

10- يشار هنا إلى الهند تحت حكم التاج البريطاني مباشرة، بعد إلغاء شركة «الهند الشرقية» عام 1858. ص 19

11- صدر ما يسمى بقوانين الحبوب في انجلترا لمصلحة كبار الملاكين العقاريين، الاقطاعيين. وكانت القوانين تنص على تحديد أو تحريم استيراد الحبوب من الخارج. ولقد انتهى الصراع بين البرجوازية الصناعية والأرستقراطية العقارية الذي سببته قوانين الحبوب إلى إقرار قانون خاص بإلغائها عام 1846. أسفر هذا التدبير عن انخفاض أسعار الحبوب بالتالي عن بعض الانخفاض في تكاليف المعيشة وأدى في نهاية المطاف إلى انخفاض أجور العمال وزيادة أرباح البرجوازية. ص 20.

12- عصبة مكافحة قوانين الحبوب أسسها صناعا مانشستر، كوبدن وبرايث، عام 1838. كانت العصبة تطالب بالحرية التامة في التجارة وتسمى وراء الغاء ما يسمى بقوانين الحبوب قصد تخفيض أجور العمال وإضعاف المواقع الاقتصادية والسياسية للأرستقراطية العقارية. استخدمت العصبة شعار حرية التجارة على نطاق واسع في ترويجها الديماغوجي لوحدة مصالح العمال والصناعيين. بعد إلغاء قوانين الحبوب عام 1846 لم يعد للعصبة وجود. -ص 20.

13- راجع الملاحظة 5.

14- القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين استن في ألمانيا من قبل حكومة بيسمارك في سنة 1878 بقصد مكافحة الحركة العمالية والاشتراكية. بموجب هذا القانون منعت جميع منظمات الحزب الاشتراكي-الديمقراطي ومنظمات العمال

الجماهيرية والصحف العمالية، وصودرت المطبوعات الاشتراكية، وتعرض الاشتراكيون-الديمقراطيون للملاحقات والأبعاد. في سنة 1890 ألغى القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين تحتضغط حركة العمال الجماهيرية. -ص 42.

15- إن تطبيق مشروع قانون الأرض عام 1881، الذي أصبح قانونا في آب/أغسطس 1881، أحدث مقاومة المستأجرين الإيرلنديين. ولجأ فورستر وزير شؤون إيرلندا إلى الأحكام العرفية وأرسل الجنود لطرده المستأجرين الذين رفضوا دفع كراء الأرض. -ص 42.

16- القوانين الاستثنائية (coercion bills) أقرها البرلمان الانجليزي عدة مرات خلال القرن التاسع عشر قصد قمع الحركة الثورية وحركة التحرر الوطني في إيرلندا. وبموجب هذه القوانين فرضت على أراضي إيرلندا حالة الحصار ومنحت السلطات الانجليزية صلاحيات فوق العادة. -ص 43.

17- عصبة الأرض الايرلندية الوطنية، منظمة جماهيرية أسسها عام 1879 مايكل ديفيت، الديمقراطي البرجوازي الصغير. كانت عصبة الأرض، التي وحدت الأوساط الواسعة من الفلاحين الإيرلنديين وفقراء المدن والتي أيدتها العناصر التقدمية في البرجوازية الايرلندية، تعبر في مطالبها الزراعية عن احتجاجا الجماهير الشعبية الايرلندية العفوي على ظلم الاقطاعيين والاضطهاد القومي. بيد أن زعماء عصبة الأرض وقفوا موقفا مترددا غير مستقيم، الأمر الذي استفاد منه القوميون البرجوازيون (بارنل وغيره) في سعيهم إلى حصر نشاط عصبة الأرض في النضال من أجل «هوم رول»، أي الحكم الذاتي المحدود لإيرلندا في إطار الامبراطورية البريطانية. وقد حظر نشاط عصبة الأرض عام 1881 ولكنها واصلت عملها فعلا حتى أواخر العقد التاسع. -ص 44.

18- يشار هنا إلى إصلاح الحق الانتخابي، الذي أقره مجلس النواب الانجليزي عام 1831 والذي صادق عليه مجلس اللوردات بصورة نهائية في حزيران/يونيو 1832. كان الاصلاح موجها ضد الاحتكار السياسي للأرستقراطية العقارية والمالية، وأفسح الطريق لوصول ممثلي البرجوازية الصناعية إلى البرلمان. أما البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة اللتان كانتا القوة الرئيسية في النضال من أجل الاصلاح فقد خدعتهما البرجوازية الليبرالية ولم تحصلا على حقوقهما الانتخابية. -ص 52.

دليل الأسماء

الينغويرث الفرد-عضو البرلمان في عام 1881. ص 18.

انجل ارنست (1821-1896)- احصائي ألماني. رئيس مكتب الاحصاء البروسي في برلين من عام 1860 حتى عام 1882. ص 48.

برايت جون (1811-1899) -صناعي بريطاني. أحد زعماء حركة حرية التجارة ومؤسسي عصبة مكافحة قوانين الحبوب. ص 36، 48.

بلفور أرثور جيمس (1843-1930) -سياسي بريطاني. نائب في البرلمان البريطاني عن تامويرت في 1881. -ص 18.

بييل أوغست (1840-1912) -قائد بارز في الحركة العمالية الألمانية والعمالية. أحد مؤسسي وزعماء الاشتراكية-الديمقراطية الألمانية. -ص 44 و45.

بيرونيت- تومبسون -راجع تومبسون توماس بيرونيت.

بيسماركأوتو (1815-1898) -رجل دولة وديبلوماسي بروسي وألماني. ممثل اليرنكرالبروسيين. وزير-رئيس بروسيا (1862-1871)، مستشار الامبراطورية الألمانية (1871-1890). حقق وحدة ألمانيا تحت زعامة بروسيا. ألد عدو الحركة العمالية. -ص 21 و38 و39 و42 و45.

تومبسون توماسبيرونيت (1783-1869) -سياسي بريطاني. من أنصار حرية التجارة. -ص 36.

دزرائيلي بنيامين، كونت بيكونسفيلد (1804-1881) -رجل دولة وكاتب بريطاني. من زعماء حزب التوري. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر زعيم حزب المحافظين. -ص 15 و16.

ديك تشارلز (1843-1911) -سياسي بريطاني. ليبرالي. عضو في الوزارة من 1880 حتى 1885. -ص 18.

ديلون جون (1851-1927) -سياسي إيرلندي. أحد زعماء عصبة الأرض الأيرلندية الوطنية. اعتقل مرارا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر. ص 43.

ريكاردو دافيد (1772-1823) -اقتصادي انجليزي. من أبرز ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي. -ص 10.
سلاغ-نائب في البرلمان البريطاني عن مانشستر (1881). -ص 18.

غلاستون وليام يوارت (1809-1898) -رجل دولة بريطاني. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، زعيم الحزب الليبرالي (حزب الأحرار). وليس وزارة في عدد من الحكومات. -ص 18 و 45.

فورستر وليام ادوارد (1818-1886) -صناعي وسياسي بريطاني. ليبرالي. وزير الشؤون الأيرلندية (1880-1882). -ص 42، 44 و 45.

كارلايل توماس (1795-1881) -كاتب وفيلسوف بريطاني محافظ. -ص 47.

كوبدن ريتشارد (1804-1865) -صناعي بريطاني. رجل دولة برجوازي أحد زعماء حركة حرية التجارة ومؤسسي عصبة مكافحة قوانين الحبوب. -ص 33-36 و 47.

لويس نابليون -راجع نابليون الثالث.

ماك-أيفر-نائب في البرلمان البريطاني عن بيركنهيد (1881). -ص 18.

مونك تشارلز (ولد عام 1824) -رجل دولة بريطاني. نائب في البرلمان، ليبرالي-اتحادي. -ص 18.

نابليون الثالث (لويس نابليون) (1808-1873) امبراطور فرنسا (1852-1870). - 47.

نوبل جون (1827-1892) -رجل دولة بريطاني. كاتب سياسي. من أنصار عصبة مكافحة قوانين الحبوب. -ص 33-35 و 37.

المحتويات

03.....	-أجرة عادلة لقاء يوم عمل عادل.....
05.....	-نظام العمل العاجور.....
07.....	-النقابات العمالية.....
07.....	-1.....
09.....	-2.....
11.....	-المعاهدة التجارية مع فرنسا.....
14.....	-مجلسان بلديان نموذجيان.....
16.....	-المواد الغذائية الأمريكية ومسألة الأرض.....
18.....	-نظرية الأجور كما تفسرها عصبة مكافحة قوانين الحبوب.....
20.....	-حزب العمال.....
22.....	-بيسمارك وحزب العمال الألماني.....
24.....	-القطن والحديد.....
27.....	-الطبقات الاجتماعية، الضرورية والزائدة.....
29.....	-ملاحظات.....
32.....	-دليل الأسماء.....

ابن خلدون



فريدريك إجلز